IUGJEPS
Vol 28, No 4, 2020, pp 82 -113

ISSN 2410-5201

مجلة الجامعة للدراسات الإسلامية (عقيدة – تفسير – حديث)

تاريخ الإرسال (2019-07-17)، تاريخ قبول النشر (2019-08-07)

موقف الجاحظ (المعتزلي) من الحديث النبوي والصحابة- دراسة نقدية

اسم الباحث: د.ثامر عبد المُهدي حتاملة

اسم الجامعة والبلد: أستاذ مشارك في قسم الحديث وعلومه- كلية الإلهيات- جامعة بنكول-تركيا

البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: samirhatemle@gmail.com

الملخص:

اختلفت الفِرَق المنتسبة إلى الإسلام في تعاملها مع السُّنَّة النَّبوية ورُواتها، بناء على أصولهم ومنطلقاتهم العلمية، وكانت من هذه الفِرَق المعتزلة، الذين ظهروا في القرن الثاني الهجري على يد واصل بن عطاء المعتزلي، فانفردوا عن أهل السُّنة والجماعة بأقوالٍ وآراءٍ خاصة بهم في العقائد وغيرها، منها مسألة القول بخلق القرآن، وأصولهم الخمسة في العقيدة، ثم انفردوا بآراءٍ حول التعامل مع الصحابة والسُّنة النَّبوية، فخرجت لهم آراء انتقدوا فيها بعض الصحابة، ومنهم مَن قام بتكفير بعضهم الصحابة أو تفسيقهم، كما تشدَّدوا في مسألة العمل بأحاديث الآحاد، والاقتصار على المتواتر، حتى افترقت المعتزلة على اثنتين وعشرين فرقة، وكان منها فرقة الجاحظية التي تنتسب إلى أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ الكناني؛ الأديب المعروف، تلميذ النظَّام والعلاَّف، فأسَّس لنفسه فِرقة في المعتزلة، وانفرد عن غيره من أساتذته بآراء في العقيدة، والصحابة والتعامل مع السُّنة النَّبوية، وأقف في هذا البحث مع آراء الجاحظ في التعامل مع الحديث والصحابة، ونظرته لهم، من خلال استنقراء آرائه من مصنفاته الخاصة، وليس نقلاً عن غيره، ثم تحليل ونقد هذه الآراء نقداً علمياً موضوعياً قدر الإمكان، والوقوف على أهم أقواله وآرائه؛ خاصة في تكفير بعض الصحابة، وعرض الحديث على القرآن ولزوم موافقته.

كلمات مفتاحية: السنة النبوية، الحديث والصحابة، الجاحظ وعلم الحديث، المعتزلة.

Al jahith (Al muatazily) attitude towards the Prophetic Hadith and Sahaba - analytic study

Abstract:

Islamic Sects varied dealing with Prophetic Sunneh's reporters upon their origins and their scientific principles ; one of these sects is Al Mu,tazila who appeared in the 2nd Hijri century by Wasil Bin Ata'a Al Mu'tazily ; monopolizing in thier own views and oponions in creeds...etc against Ahl Al Sunneh Wa Ajama'a ; one of these creeds is creation of Qura'an and thier five principles (origins) of Aqideh ; then momopolizing thier own views tawords dealing with Sahaba and Prophetic Sunneh ; they have oponions criticizing some Sahaba ; others among them accused some Sahaba of unbelief and acting immorally ; they were intransigent dealing with Ahad Hadiths restricted on continuously recurrent Hadith ; Al Mu,tazila broke off into twenty two sects ; one of them is AlJahithiah related to Abi Othman Amr Bin Bahr Al Jahith Al Kinani the well-known outhor – student of Al Natham and Al A'allaf – establishing his own Mu,tazila sect monopolizing his own opinions dealing with Hadith , Sahaba and Prophetic Sunneh contrary of his scholars ; in this research I will reveal Al Jahith opinions towards Hadith and Sahaba and his view about them through inducting his opinions set in his own classified works not upon quoting from others . then analyzing and criticizing these opinions scientifically and objectively as possible and revealing his important writings and opinions , especially accusing some Sahaba of unbelief stating Hadith upon Quran.

Key words: Sunneh, Hadith and Sahaba, Al Jahith and hadith, Al Mutazila

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛

فقد نشأت بذور بعض المذاهب والفِرَق المنتسبة إلى الإسلام في زمن عثمان بن عفان -رضي الله عنه- وما بعده كالخوارج والشيعة، مما أدَّى إلى اتِّهامه وقتله على أيدي بعض هؤلاء الفِرق بناءً على ما اعتقدوه في عثمان رضي الله عنه، مما دفعهم إلى استباحة دمه رضي الله عنه، وبعد هذه الأحداث والفتنة ظهر اختلافٍ في نظرة هذه الفِرق والمذاهب إلى الصحابة رضي الله عنهم والسُّنة النبوية، وكان من تلك الفِرق التي ظهرت لاحقاً في مطلع القرن الثاني "فرقة المعتزلة" أتباع واصل بن عطاء[1] رأس المعتزلة[2]، الذي اعتزل مجلس شيخه الحسن البصري لاختلاف حصل بينهما[3].

انفرد مذهب الاعتزال عن أهل السُّنة بِعِدَّة أصول[4] أقاموا مذهبهم عليها، كما ظهر عندهم منهج خاص في التعامل مع الصحابة والحديث النبوي، ثمَّ بدأ هذا المذهب بالانقسام حتى وصل إلى اثنتين وعشرين فِرقة[5]، كان منها فِرقة "الجاحظية"، أتباع أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ الأديب المشهور.

كَتَبَ العلماءُ المُصنِّفون في الفِرَق عن أفكار المعتزلة ونقلوها إلينا؛ كما فعل أبو الحسن الأشعري[1] في كتابه "مقالات الإسلاميين"، وأبو منصور البغدادي[2] في كتابه "الفَرْق بين الفِرَق"، و أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد

(1) واصل بن عطاء الغزال (80هـ-131هـ)، أبو حذيفة، من موالي بني ضبة أو بني مخزوم، ولد بالمدينة، ونشأ بالبصرة، وكان يلثغ بالراء فيجعلها غينا، فتجنب الراء في خطابه، وضرب به المثل رأس المعتزلة ، ومن أئمة البلغاء والمتكلمين، ومنهم طائفة تنسب إليه، تسمى " الواصلية " وهو الذي نشر مذهب " الاعتزال "، له تصانيف، منها: " أصناف المرجئة " و" المنزلة بين المنزلتين " و" معاني القرآن " و" طبقات أهل العلم والجهل " و" السبيل إلى معرفة الحق " و " التوبة "، ينظر: الزركلي، الأعلام، (ج8/ص107).

(2) أصول المعتزلة الخمسة هي: التوحيد والعدل والمنزلة بين المنزلتين وانفاذ الوعيد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فالتوحيد عندهم مقتض لنفي الصفات ، والعدل يعني نفي القدر، والمنزلة بين المنزلتين فيه نفي وصف الإيمان عن عصاة أهل القبلة وإنفاذ الوعيد فيه تخليد عصاة الموحدين في النار، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيه وجوب الخروج على ائمة الجور, ينظر: البغدادي، الفرق بين الفِرَق، ص97، وابن حزم، الفصل في الملل، (ج4/ص146).

(3) اختلف العلماء بسبب تسميتهم بـ (المعتزلة)، ولعلَّ الأشهر بين المؤرخين وعلماء الفِرَق ما ذكره الشِّهرستاني حيث قال: (والسبب فيه أنه دخل واحد على الحسن البصري فقال : يا إمام الدين لقد ظهرت في زماننا جماعة يكفرون أصحاب الكبائر والكبيرة عندهم كفر يخرج به عن الملة وهم وعيدية الخوارج ، وجماعة يرجئون أصحاب الكبائر والكبيرة عندهم لا تضر مع الإيمان بل العمل على مذهبهم ليس ركناً من الإيمان ولا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة، وهم مرجئة الأمة فكيف تحكم لنا في ذلك اعتقاداً ؟ فتفكَّر الحسن في ذلك وقبل أن يجيب قال واصل بن عطاء: أنا لا أقول إن صاحب الكبيرة مؤمن مطلقاً، ولا كافر مطلقاً بل هو في منزلة بين المنزلتين: لا مؤمن ولا كافر، ثم قام واعتزل إلى أسطوانة من أسطوانات المسجد يقرر ما أجاب على جماعة من أصحاب الحسن، فقال الحسن: اعتزل عنا واصل فسُمي هو وأصحابه معتزلة, ينظر: الشهرستاني، الملل والنِّحَل، ص45.

(4) أصول المعتزلة الخمسة الرئيسة هي: التوحيد والعدل والمنزلة بين المنزلتين وانفاذ الوعيد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فالتوحيد عندهم مقتض لنفي الصفات ، والعدل يعني نفي القدر، والمنزلة بين المنزلتين فيه نفي وصف الإيمان عن عصاة أهل القبلة وإنفاذ الوعيد فيه تخليد عصاة الموحدين في النار، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيه وجوب الخروج على ائمة الجور, ينظر: البغدادي، الفرق بين الفِرَق، ص97، وابن حزم، الفصل في الملل، (ج4/ص146).

(5) وهي: الواصلية ، والعمرية، والهذيلية ، والنظامية، والأسوارية، والمعمرية، والاسكافية، والجعفرية، والبشرية، والمرادارية ،والهشامية، والتمامية والجاحظية، والحايطية، والحمارية، والخياطية ، وأصحاب صالح قبة، والمويسية، والشحامية، والكعبية، والجبابية، والبهشمية؛ المنسوبة الى أبي هاشم بن الحبالي ، ينظر: البغدادي، الفرق بين الفِرَق، ص93.

الشهرستاني (ت 548هـ) في كتابه "المِلل والنِّحَل"، وغيرهم من المصنِّفين في الفِرَق والمذاهب الكلامية، وقد اعترض بعض الكُتَّاب والأكاديميين على هؤلاء أنَّ كلامهم كلام مخالف لهم(3)، وهو مجرَّد نقول عن غيرهم، وليست من كتب المعتزلة نفسها، مما يؤدي إلى حكم منقوص، أو نسبة قولٍ إلى شخص ما لم يقله، فآثرتُ الكتابة حول فِكر عالمٍ منهم، له فِرقة وأتباع، وفي الوقت نفسه له كثير من المؤلفات، مما يسهِّل على الدارس تثبيت آرائه وأفكاره كالجاحظ.

أولاً: أهمية الموضوع وبواعث اختياره:

تكمن أهمية الموضوع وبواعث اختياره في نقاط عِدة، منها:

1. أهمية الدفاع عن الصحابة والسنة النبوية تجاه أي شبهات أو انتقادات في أي زمان ومكان، وبيان جذورها.
2. تتبع آراء أحد رؤوس المعتزلة حول الصحابة والسُّنة النبوية من خلال كلامه وكُتُبه مباشرة، ومناقشة ذلك.
3. بيان الترابط بين أفكار المعتزلة حول الصحابة والسُّنة النبوية.
4. بيان العلاقة بين بعض أصحاب الشُبهات قديماً وحديثاً، وما ينقله المعاصرون عن هؤلاء.
5. الوقوف على منهج عالم من علماء المعتزلة، ورئيس فرقة من فرقها ألا وهو الجاحظ -الذي تتلمذ على مؤسسي هذه الفرقة- وموقفه في التعاطي مع السُّنَّة النبوية وكيفية الاستدلال بها.

ثانياً. أهداف البحث:

1. بيان منهج عالم من علماء المعتزلة كالجاحظ الذي ترك تراثاً مكتوباً كبيراً نثر فيه آراءه.
2. الوقوف على نظرة الجاحظ حول السنة النبوية والصحابة رضوان الله عليهم.
3. بيان منهج الجاحظ في التعامل مع السنة النبوية والصحاب رضوان الله عليهم.
4. تحقيق القول في بعض ما يُنسب إلى الجاحظ وغيره من المعتزلة حول نظرتهم للسُّنة النبوية والصحابة رضوان الله عليهم.

ثالثاً: الدراسات السابقة:

بعد البحث وسؤال أهل الاختصاص حول دراسة تبيِّن نظرة الجاحظ للحديث النبوي والصحابة رضوان الله عليهم، لم أقف على دراسة خاصة في هذا الميدان، إنما هي دراسات تبحث في شخصيته الفلسفية أو العقدية أو الأدبية البلاغية وهي كثيرة في هذا الميدان، مثل:

1. رسالة د.علي أبو ملحم (آراء الجاحظ الفلسفية) وهي رسالة دكتوراه في جامعة القديس بطرس في لبنان.
2. بحث بعنوان (الفكر الديني عن الجاحظ) بحث للدكتورة نعمة شهاب جمعة، منشور بمجلة ديالي العدد 19.

---

(1) هو علي بن إسماعيل بن إسحاق، أبو الحسن الأشعري(260هـ-324هـ)، دخل هذا الإمام بغداد وأخذ الحديث عن الحافظ زكريا بن يحيى الساجي أحد أئمة الحديث والفقه وعن أبي خليفة الجمحي وسهل بن سرح ومحمد بن يعقوب المقري وعبد الرحمن بن خلف البصريين، وروى عنهم كثيراً في تفسيره (المختزن) وأخذ علم الكلام عن شيخه زوج أمه أبي علي الجبائي شيخ المعتزلة، ثم رجع عنه إلى مذهب السلف وأهل السنة، له عدة مصنفات، منها: "مقالات الإسلاميين"، "الإبانة عن أصول الديانة" ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، (ج3/ص284)، والزركلي، الأعلام، (ج4/ص263).

(2) هو عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الأسفراييني، أبو منصور، عالم متفنن، من أئمة الأصول، كان صدر الإسلام في عصره. ولد ونشأ في بغداد، ورحل إلى خراسان فاستقر في نيسابور، وفارقها على أثر فتنة التركمال (قال السبكي: ومن حسرات نيسابور اضطرار مثله إلى مفارقتها !) ومات في اسفرائين، كان يدرس في سبعة عشر فناً، وكان ذا ثروة ، ينظر: الزركلي، الأعلام، (ج4/ص48).

(3) مثال: د.عدنان إبراهيم في خطبته بعنوان " سنة وسنة.. وكلهم سنة" وله مقطع من الخطبة على موقع اليوتيوب منشورة بتاريخ 29-9-2016م، يصرح بذلك في الدقيقة (4:55).

3. رسالة ماجستير بعنوان: (الجاحظ وآراؤه الاعتقادية) بجامعة أم القرى لعبد الغني الزهراني، ومنهم من يدافع عن الجاحظ، كما فعل د.علي أبو ملحم في رسالته وتحقيقاته لرسائل وكتب الجاحظ عموماً، ومنها رسالة ماجستير بعنوان: (مكانة العقل في الفكر الإسلامي – الجاحظ نموذجًا) بالجزائر للطالبة فرحاوي ياقوت.

وهذه الرسائل والتحقيقات والأبحاث إنما جاءت لتناول الجوانب العقدية أو الفلسفية أو البلاغية عند الجاحظ، ومما سأحاول تناوله في بحثي ولم يتناوله الباحثون المشار إليهم آنفاً: بيان آراء الجاحظ الخاصة بالسُّنَّة النَّبوية والصحابة رضوان الله عليهم، وكيفية تعامله مع الحديث النبوي -بأنواعه- والمحدثين، دراسة تتناول هذه المباحث على وجه الخصوص.

رابعاً: إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث في إثبات آراء الجاحظ من المعتزلة حول الحديث النبوي والصحابة رضوان الله عليهم مِن كتبه التي صحَّت نسبتها إليه، وتحليلها ونقدها، حيث يمكنني ذكر ذلك في نقاط عدة:

1. ما هي نظرة الجاحظ للسُّنَّة النَّبوية: كالمتواتر والآحاد؟
2. هل توجد آراء خاصة للجاحظ حول الصحابة رضوان الله عليهم وعدالتهم؟
3. هل تفرَّد الجاحظ بهذه الآراء؟
4. ما مدى العلاقة والتطابق بين آراء بعض المعاصرين وآراء الجاحظ؟

خامساً: منهج البحث وطبيعة العمل فيه:

ويتلخص منهج الباحث باستقراء آراء الجاحظ من كتبه الخاصة التي وصلتنا، وثبتت نسبتها إليه، ثم تحليل هذه النصوص وتقييمها، ونقد ومناقشة ما يتَّصل بموضوع البحث -قدر الإمكان حسب حجم البحث- حول السُّنَّة النبوية والصحابة رضوان الله عليهم، وسرد باقي الآراء لمحاولة تقديم نظرة شاملة حول أفكار الجاحظ لتسهيل مهمة أي باحث يرغب بدراسته بشكل أوسع.

خطة البحث: وبناء على ما سبق قمتُ بتقسيم البحث إلى مبحثين وستة مطالب وخاتمة فيها أهم النتائج والتوصيات:

المبحث الأول: الجاحظ وسيرته وحياته.

المطلب الأول: اسمه ولقبه ونشأته.

المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه ومؤلفاته.

المطلب الثالث: أخلاقه وعقيدته.

المطلب الرابع: أقوال العلمـاء فيه.

المبحث الثاني: نظرة الجاحظ للحديث النبوي ورواته، وللصحابة رضوان الله عليهم.

المطلب الأول: نظرة الجاحظ للحديث النبوي ورواته.

المطلب الثاني: نظرة الجاحظ للصحابة رضوان الله عليهم.

ثم الخاتمة وفيها أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: الجــاحظ سيـرته وحيـاته.

المطلب الأول: اسمه ولقبه ونشأته.

هو أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب البصري الكناني الجاحظ(1)، وُلِد في البصرة، وقد اختلف المؤرخون في سنة ولادته؛ والراجح أنه وُلِد سنة 150 للهجرة، بناء على ما نقله الحموي عن الجاحظ نفسه أنه قال: (أنا أسنُّ من أبي نواس(2) بسنة، ولدتُ في أول سنة خمسين ومائة وولد في آخرها)(3)، أما تاريخ وفاته فقد اتفق المؤرخون عليها سنة (255هـ- 869م)، كان مولده ووفاته في البصرة(4)، وأصله من بني كنانة وليس ولاءً كما قيل، فقد قال عن نفسه أنه كناني؛ قال الجاحظ: (وأنا رجل من بني كنانة، وللخلافة قرابة، ولي فيها شفعة، وهم بعد جنس وعصبة)(5).

نشأ الجاحظ في البصرة نشأة طفلٍ يتيم الأب، حيث مات أبوه وهو طفل، فربَّته أمه، وكان فقير الحال مُعدَماً، قال المرزباني(6): (قال المازني(7): حدثني من رأى الجاحظ يبيع الخبز والسمك بسيحان(8))(9)، ولكنه في الوقت نفسه يذكر عن حاله في الصِّغَر أنَّه كان يرتاد الكُتَّاب، فيتعلم العلم فيها مع الأطفال، حيث ذكر في كتاب "الحيوان" قصةً تبيِّن لنا أنه درس في الكُتَّاب فقال: (وأنا حفظك الله تعالى رأيت كَلباً مرّة في الحيّ ونحن في الكتّاب، فعرض له صبيّ يسمّى مهديّاً من أولاد القَصّابين -وهو من كانت مهنته تقطيع اللحوم وبيعها-، وهو قائم يمحو لوحه فعضّ وجهه، فنقع ثنيّته دون موضع الجفن من عينه اليسرى)(10).

المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه ومؤلفاته.

شيوخه: نظراً لانتشار العلم في عصره وكثرة المؤلفات فيه، ودعم الدولة آنذاك للعلماء وتشجيعهم على التصنيف، ونظراً للبيئة العلمية في البصرة سلك الجاحظ مسلك طلب العلم، فتنوع في طلبه العلم وفنونه.

---

(1) والجاحظ لقبه، والجحوظ معناه: خروج مقلة العين وظهورها، ويقال: رجل جاحظ العينين إذا كانت حدقتاه خارجتين، و جحظت عينه عظمت مُقلتها ونتأت، والملقبون بالجاحظ ثلاثة عند المؤرخين: أشهرهم عمرو بن بحر صاحب التصانيف يكنى أبا عثمان، والثاني أبو زيد البلخي كان يقال له: جاحظ خراسان، والثالث عبد الله بن محمد بن أحمد من شيوخ الباجي والصدفي مات على رأس الخمسمائة بمكة، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (ج7/ص437)، وابن حجر، نزهة الألباب في الألقاب، (ج1/ ص159).

(2) أبو نواس: هو الحسن بن هانئ بن عبد الاول بن صباح الحكمي بالولاء، ولد عام (ولد 146هـ -توفي 198هـ)، شاعر العراق في عصره، ولد في الاهواز (من بلاد خوزستان) ونشأ بالبصرة، ورحل إلى بغداد فاتصل فيها بالخلفاء من بني العباس، ومدح بعضهم، وخرج إلى دمشق، ومنها إلى مصر، فمدح أميرها الخصيب، وعاد إلى بغداد فأقام إلى أن توفي فيها، ينظر: ابن المعتز، طبقات الشعراء، ص193، والزركلي، الأعلام، (ج2/ص225).

(3) الحموي، معجم الأدباء، (ج5/ ص2101)، وهذا ما رجَّحه المحقق عبد السلام هارون في سائر مقدماته وتحقيقاته لمصنفات الجاحظ، وبعضهم يقول: 148هـ، وبعضهم يقول: 163هـ.

(4) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (ج14/ص124)، والزركلي، الأعلام، (ج5/ ص74).

(5) الجاحظ، رسائل الجاحظ، (ج3/ ص128).

(6) المرزباني: هو أبو عبيد الله، محمد بن عمران بن موسى المرزباني، ولد عام 910م الموافق 297 هـ وتوفي عام 994م الموافق 384 هـ في زمن الخليفة العباسي القادر بالله، إخباري ومؤرخ وأديب، خراساني الأصل، ولد وتوفي في بغداد، كان معتزليًا، له كتب عجيبة، أتى على وصفها ابن النديم؛ منها "معجم الشعراء" و"الموشح" وهما كتابان مطبوعان، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، (ج16/ص447)، والزركلي، الأعلام، (ج6/ ص319).

(7) المازني النحوي: هو أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان المازني هو نحوي ومتكلِّم من البصرة، ومن أشهر علماء عصره، ويُعدُّ شيخ الطبقة السادسة من المدرسة البصرية في النحو، امتلك المازني براعة في التصريف إلى جانب تعمُّقه في النحو، وهو أوَّل من ألَّف كتاباً مستقلاً يختصُّ بعلم الصرف، ينظر: الحموي، معجم الأدباء، (ج2/ ص757)، والزركلي، الأعلام، (ج2/ ص69).

(8) سيحان: هو نهر بالبصرة كان للبرامكة وهم سموه سيحان، وقد سمّت العرب كلّ ماء جار غير منقطع سيحان، ينظر: الحموي، معجم البلدان، (ج3/ ص393).

(9) الحموي، معجم الأدباء، (ج5/ ص2101).

(10) الجاحظ، الحيوان، (ج2/ ص264).

طلبه اللغة والأدب: بدأ الجاحظ في طلب العلم مبكِّراً، حيث عاش في أوج الدولة العباسية(1)، وهي الفترة الذهبية للتأليف والترجمة، وبدأ طلب شتى العلوم من علماء ذلك العصر، فلم تقف همته عند الكتاتيب وحِلَق المساجد، بل كان يأخذ العلم عن جلّة العلماء، ففي اللغة أخذ عن أبي عبيدة معمر بن المثنى (210هـ)(2)، وأبي عمرو الشيباني (206هـ)، وأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري (215هـ)، والأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة البلخي (215هـ)، والأصمعي عبد الملك بن قُريب (216هـ)، وابن الأعرابي محمد بن زياد (231هـ).

من شيوخه في الاعتزال:

وفي الاعتقاد أخذ مذهب الاعتزال عن أبي إسحاق النظَّام (231هـ)(3)، وأبي الهذيل العلاف(4) (235هـ)، وبِشر بن المعتمر(5) (226هـ)، وثُمامة بن أشرس(6) (213هـ)، وغيرهم من كبار علماء المعتزلة في عصره(7).

ومن شيوخه في الفقه والحديث:

أخذ الفقه والحديث عن القاضي أبي يوسف صاحب أبي حنيفة(8)، وعلي بن نصر الجهضمي(9) وغيرهما، ثم امتدت نهمته المعرفية إلى فروع العلوم والثقافة كلها، وهذا ما نجده ونلمسه في مصنفاته وتنوعها المعرفي، حيث كان يقرأ الكتب عن طريق

(1) حيث عاصر: المهدي، وهارون الرشيد، والأمين، والمأمون (وكان علاقة الجاحظ بالمأمون قوية وقرَّبه منه)، والمعتصم، ثم المتوكل، وكان للوزير أحمد بن أبي دؤاد بعد ابن الزيات، والوزير الفتح بن خاقان دوراً هاماً في تقريبه من رجال الحكم.

(2) معمر بن المثنى التيمي بالولاء البصري النحوي (110هـ–209هـ)، هو أديب وعالم باللغة، من أهل البصرة، كان أبوه يهودياً من يهود باجروان من بلاد فارس، يعمل صباغاً، وقد عيَّره الأصمعي بذلك، درس على أبي عمرو بن العلاء و يونس بن حبيب، استقدمه هارون الرشيد إلى بغداد سنة 188 هـ، وقرأ عليه أشياء من كتبه، ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، (ج5/ص235)، والذهبي، سير أعلام النبلاء، (ج9/ص445) .

(3) قال الذهبي: ولم يكن النظَّام ممن نفعه العلم والفهم، وقد كفره جماعة، وقال بعضهم: كان النظام على دين البراهمة المنكرين للنبوة والبعث، ويخفي ذلك، قال الذهبي: وله: نظم رائق، وترسل فائق وتصانيف جمة، منها: كتاب (الطفرة)، وكتاب (الجواهر والأعراض)، وكتاب (حركات أهل الجنة)، وكتاب (الوعيد)، وكتاب (النبوة)، وأشياء كثيرة لا توجد، ورد: أنه سقط من غرفة وهو سكران، فمات في خلافة المعتصم أو الواثق، سنة بضع وعشرين ومائتين/ ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، (ج20/ ص38).

(4) أبو الهذيل محمد الهذيل بن عبد الله بن مكحول العبدي، المعروف المتكلم؛ كان شيخ البصريين في الاعتزال، ومن أكبر علمائهم، وهو صاحب مقالات في مذهبهم ومجالس ومناظرات (135هـ–235هـ)، ولد في البصرة واشتهر بعلم الكلام، قال المأمون: أطل أبو الهذيل على الكلام كإطلال الغمام على الأنام، ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، (ج4/ص265) والزركلي، الأعلام، (ج7/ص130).

(5) بشر بن المعتمر الهلالي البغدادي، أبو سهل (ت210هـ)، فقيه معتزلي مناظر، من أهل الكوفة، قال الشريف المرتضى: (يقال: إن جميع معتزلة بغداد كانوا من مستجيبيه)، تنسب إليه الطائفة (البشرية) منهم، له مصنفات في (الاعتزال) منها قصيدة في أربعين ألف بيت رد فيها على جميع المخالفين.
ومات ببغداد، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، (ج10/ص203)، والزركلي، الأعلام، (ج/ص55).

(6) ثمامة بن أشرس النميري، أبو معن: من كبار المعتزلة، وأحد الفصحاء البلغاء المقدمين، كان له اتصال بالرشيد، ثم بالمأمون. وكان ذا نوادر وملح. من تلاميذه الجاحظ. وأراد المأمون أن يستوزره فاستعفاه، وأتباعه يسمون (الثمامية) نسبة إليه، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، (ج10/ص203)، والزركلي، الأعلام، (ج2/ص100).

(7) الذهبي، سير أعلام النبلاء، (ج19/ ص183).

(8) يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي، أبو يوسف: صاحب الإمام أبي حنيفة، وتلميذه، وأول من نشر مذهبه، كان فقيها علامة، من حفاظ الحديث، ولد بالكوفة، وتفقه بالحديث والرواية، ثم لزم أبا حنيفة، فغلب عليه " الرأي " وولي القضاء ببغداد أيام المهدي والهادي والرشيد، ومات في خلافته، ببغداد، وهو على القضاء، وهو أول من دعي " قاضي القضاة، ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، (ج6/ص378)، والزركلي، الأعلام، (ج8/ص193).

(9) الذهبي، تذكرة الحفاظ، (ج2/ ص94).

استئجار المكتبات والمبيت فيها، وكان الكِتاب بمجرد أن يُؤلَّف أو يُترجم في البصرة أو في بغداد يذهب لدكاكين الكتب فيستأجرها للقراءة فقط.

قال الذهبي: (كان من بحور العلم، وتصانيفه كثيرة جداً، قيل: لم يقع بيده كتاب قط إلا استوفى قراءته، حتى إنه كان يكتري دكاكين الكتبيين، ويبيت فيها للمطالعة، وكان باقعة في قوة الحفظ)[1].

وقال ابن حجر: (وروى الجاحظ عن حجاج الأعور وأبي يوسف القاضي وخلق كثير، وروايته عنهم في أثناء كتابه في الحيوان، وحكى الخطيب بسند له أنه كان لا يصلي)[2].

تلاميذه: روى عن الجاحظ بعضُ أصدقائه ومريديه من المعتزلة، ومنهم مَن كان مِن رواة الحديث، فقد روى عنه صديقه أبو العيناء[3]، وتلميذه يَمُوْتُ بنُ المُزَرَّعِ[4] (والجاحظ خال أمه كما قال)، وكان أحد الأذكياء، كما كان بعض ورَّاقيه من رواة الحديث، فقد ترجم الدارقطني لأحدهم فقال: (عبد الوهاب بن عيسى بن أبي حَيَّة كتبنا عنه.,. ثقة يُرمى بالوقف, وكان وراق الجاحظ)[5]، وقال الخطيب البغدادي: (وقد أسند عنه أَبُو بَكْر بْن أبي داود[6] الحديث)[7]، كما ذكر له الخطيب البغدادي بعض الأحاديث بسنده عن أبي العيناء وغيره في أخبار شتى.

ومن تلاميذه محمد بن يحيى بن سليمان بن زيد بن زياد المَرْوَزي أبو بكر الوَرَّاق نزيل بغداد؛ روى له النسائي، وقال ابن حجر: (كان كثير الحديث، وكان يورق لعمرو ابن بحر الجاحظ، مات سنة سبع وثمانين ومائتين)[8].

مصنفاته: ذكر له العلماء كثيراً من المؤلفات، حيث كان الجاحظ سيَّال القلم، قوي الحافظة، سريع الاستحضار والنظم، ترك إرثاً فكرياً كبيراً، فقد عدَّ له المصنفون في معاجم المؤلفين قرابة مائتي مصنفاً[9]، وذكر هو في كتابه "الحيوان" عن نفسه ستَّة وثلاثين مصنفاً[10]، وذكر له ياقوت الحموي[11] مئة وثلاثة وعشرين مصنفاً، وقد ذكر د.علي أبو ملحم[1] أنَّ الجاحظ رجل فكر في

---

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء، (ج11/ ص528).

(2) ابن حجر، لسان الميزان، (ج6/ ص191)، وذكر الخطيب القصة في ترجمة الجاحظ، ينظر: الخطيب، تاريخ بغداد، (ج14/ ص124).

(3) محمد بن القاسم أبو العيناء اخباري شهير صاحب نوادر حدث عن أبي عاصم النبيل وطائفة حدث عن الصولي وأحمد بن كامل وابن نجيح، قال الدارقطني ليس بالقوي في الحديث يقال مات سنة اثنتين وثمانين ومائتين/ ابن حجر، لسان الميزان، (ج7/ ص447).

(4) يموت بن المزرع العبدي، من عبد القيس، البصري، أبو بكر: شاعر أديب، من مشايخ العلم، وهو ابن أخت الجاحظ، من أهل البصرة، زار بغداد (سنة 301) وهو شيخ كبير، وزار مصر مراراً، وكان لا يعود مريضاً خوفاً من أن يتطير باسمه، ويقول: بليت بالاسم الذي سماني به أبي، وسمى نفسه " محمداً " فذكره بعض المؤرخين في " المحمدين " ولكن اسمه الأول غالب عليه، له رواية للأخبار وحكايات أورد بعضها ابن خلكان، ينظر: الخطيب، تاريخ بغداد، (ج16/ ص523)، وابن خلكان، وفيات الأعيان،(ج7/ص53)، والزركلي، الأعلام، (ج8/ص208).

(5) الدارقطني، المؤتَلِف والمختَلِف، (ج2/ ص589).

(6) عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، أبو بكر بن أبي داود(230هـ - 316 هـ)، من كبار حفاظ الحديث، له تصانيف، كان إمام أهل العراق، وعمي في آخر عمره. ولد بسجستان، ورحل مع أبيه (أبو داود صاحب السنن) رحلة طويلة، وشاركه في شيوخه بمصر والشام وغيرهما، واستقر وتوفي ببغداد، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، (ج13/ ص223)، والزركلي، الأعلام، (ج4/ص91).

(7) الخطيب، تاريخ بغداد، (ج14/ ص124).

(8) ابن حجر، تهذيب التهذيب، (ج9/ ص451).

(9) ينظر: الزركلي، الأعلام، (ج5/ص54)، والبغدادي، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، (ج1/ ص802-ص804)/ أبو ملحم، مجموع رسائل الجاحظ، (ج1/ ص6).

(10) الجاحظ، الحيوان، (ج1/ ص8).

(11) الحموي، معجم الأدباء، (ج5/ ص2101).

المرتبة الأولى، ثم رجل أدب في المرتبة الثانية، وقد عبَّر عن آرائه الفكرية بأسلوب أدبي، مما جعل المعاصرين يعتنون بكتبه الأدبية على حساب فِكرِه هو الغالب عليه حيث بلغت مصنفاته مئتي مصنفٍ[(2)]، فقد كانت أكثر كتبه ورسائله حول الفكر وفلسفته، وأذكر هنا بعض مؤلفاته فمنها:

1. كتاب (الحيوان) سبع مجلدات وهو مطبوع، وأضاف إليه كتاب (النساء)، وهو فرق ما بين الذكر والأنثى[(3)].
2. كتاب (البيان والتبين)، مطبوع في أربع مجلدات.
3. كتاب (البغال)، وقد أضيف إليه كتاب، سموه كتاب (الجمال) ليس من كلام الجاحظ، ولا يقاربه[(4)].
4. كتاب (الرد على أصحاب الإلهام).
5. كتاب (التاج) أو أخلاق الملوك، وهو مطبوع.
6. مجموع رسائل " اشتمل على أربع، هي: المعاد والمعاش، وكتمان السر وحفظ اللسان، والجد والهزل، والحسد والعداوة" وهو مطبوع.
7. مجموع رسائل الجاحظ الأدبية: وهي إحدى وعشرون رسالة، منها: (كتمان السر وحفظ اللسان، الحاسد والمحسود، النُّبل والتنبُّل وذم الكِبر، مفاخرة الجواري والغلمان، المعلمين، طبقات المغنين، الوكلاء، مدح التجار وذم عمل السلطان، الفتيا، مدح النبيذ وصِفة أهله، الشارب والمشروب، البلاغة والإيجاز، تفضيل النطق على الصمت، صناعة القواد، الجد والهزل..، وغيرها من الرسائل)[(5)].
8. كتاب (فضيلة المعتزلة).
9. كتاب (الرد على النصارى) مطبوع.
10. مجموعة رسائل الجاحظ السياسية، وفيها عشر رسائل؛ أذكر منها: (العثمانية، العباسية، الشعوبية[(6)]، الأوطان والبلدان، فضائل الترك، الحكمين وتصويب علي بن أبي طالب في فعله، استحقاق الإمامة، النابتة "تختص بعلم الكلام"، فضل بني هاشم على بني عبد شمس، فخر السودان على البيضان، ذم أخلاق الكتاب، الحُجَّاب) مطبوع[(7)].
11. كتاب (ذم الزنى)[(8)]، وغيرها من المصنَّفات والرسائل[(9)].

(1) اشتغل د.علي أبو ملحم (لبناني الأصل) بإخراج إرث الجاحظ، فكان أول ما أخرجه رسالة الدكتوراه في "آراء الجاحظ الفلسفية"، ثم ثم قام بتحقيق كثيراً من كتب الجاحظ ورسائله، والتقديم لها وتحليلها، كما سيمر معنا في تحقيقاته لمعظم رسائله.

(2) ينظر: أبو علي، رسائل الجاحظ (الأدبية) (ج2/ ص5).

(3) قال عنه البغدادي معرَّضاً فيه: وَقد سلخ فِيهِ معانى كتاب الْحَيَوَان لارسطاطاليس وَضم اليه مَا ذكره المدائني من حكم الْعَرَب وَأَشْعَارهَا في مَنَافِع الْحَيَوَان، ينظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ص162.

(4) كما قال الذهبي، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، (ج11/ ص528).

(5) الرسائل مطبوعة بتحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، 1964م، ثم طبعة 1979م، وأعاد طبعها وتحليلها د.علي أبو ملحم، مكتبة ودار الهلال، بيروت، 2002م.

(6) الشعوبية هي حركة اجتماعية قومية ظهرت بوادرها في العصر الأموي، إلا أنها ظهرت للعيان في بدايات العصر العباسي. وهي حركة من يرون أن لا فضل للعرب على غيرهم من العجم. وقد تصل إلى حد تفضيل العجم على العرب والانتقاص منهم، ينظر: البغدادي، الفَرق بين الفِرَق، ص285.

(7) طبع في مكتبة ودار الهلال- بيروت، 2002م، قدم لها وبوَّبها وشرحها د.علي أبو ملحم، حيث اعتنى د.أبو ملحم بإخراج تراث الجاحظ وترتيبه، وله كشَّاف بمصنفات الجاحظ.

(8) الذهبي، سير أعلام النبلاء، (ج22/ ص138).

(9) ينظر مقدمة "مجموع رسائل الجاحظ الكلامية"، د.علي أبو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2002م، (ج1/ 72).

المطلب الثالث: أخلاقه وعقيدته.

أخلاقه: كان الجاحظ مشهوراً بالفِطنة وكثرة المزاح، وكان يدافع عن الإسلام ضد النصارى وغلاة الشيعة، وصنَّف في ذلك كُتُباً، مثل كتاب (الرد على النصارى)، وكتاب (حجج النبوة)، ورسالة (الرافضة)، وكان شديداً على مخالفيه، ومَن يطالع كتبه يجد شيخاً يحب شرب النبيذ ويدافع عنه، ويرى الفرق بين النبيذ والخمر، حتى صنَّف كتاباً وضع فيه ميزات النبيذ حتى كأنه يدعو الناس لشربه، مع تصريحه بأنه يُذهب العقل والأخلاق ويكشف الأسرار والأستار[1]، كما حكى الخطيب بسند له أنه كان لا يصلي، وقال عنه الذهبي: (كان ماجناً، قليل الدين، له نوادر)[2]، كما يُرى في كتبه ما يدعو إلى الفُحش والفجور، فيعدد للقارئ محاسن الغلمان واللواط، ويأتي بحوار يصطنعه من رأسه بين رجل يحب اللواط بالغلمان، وبين آخر يحب الجواري ويؤلف في ذلك رسالة بعنوان: (مفاخرة الجواري والغلمان)[3]، مع تنبيهه على تحريمه للواط، وموافقته تحريم ذلك، إلا أنه لا يتورَّع عن تهييج نفوس الناس لما خفي عنها من مثل تلك المعاصي، ويأتي بأحاديث موضوعة لتبرير بعض الصور الجنسية في رأسه، ويؤول بعض الآيات لما يوافق هواه كقوله: (وأكثر من قول الشاعر قول الله عزّ وجلّ: "يطوف عليهمْ غلمانٌ لهمْ كأنهم لؤلؤ مكنونٌ" وقال تبارك وتعالى: (يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ * بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ) (17-18: الواقعة)، فوصفهم في غير موضعٍ من كتابه، وشوَّق إليهم أوْلياءه)[4].

كما كان يحب الغناء والمغنّين، وصنَّف رسالة بمدح الغناء وطبقات المغنّين، ويرى أن الخليل بن أحمد الفراهيدي[5] وضع عِلْمَي الغناء والعروض، ثم أكمل إبراهيم الموصلي علم الغناء[6] ، وجاء في رسالته بعنوان: "طبقات المغنين": (فحملني الكلف والمودّة لهم والسّرور بتخليد فخرهم، وتشييد ذكرهم)[7]، وغيرها من الأخلاق التي حملته على فعل بعضٍ من المنكرات، وسوف نقف بعد قليل مع أقوال العلماء فيه، وإشارتهم إلى ذلك.

عقيدته: كان الجاحظ معتزلي الاعتقاد متعصباً لمذهبه، وكان الاعتزال أهم ما شغل به حياته، فقد أخذ الاعتزال عن كبار المعتزلة في عصره، وفي أوج عصر الاعتزال وذروته، واستوعب ما كان عندهم، حيث لزم أبا الهذيل العلاّف، وثمامة بن أشرس وغيرهما ممن أشرتُ لهم سابقاً، وكلما اشتهر معتزلي لزم حلقته، وفي مدح مذهب الاعتزال يقول الجاحظ تحت باب "فضل المتكلمين والمعتزلة": (لولا مكان المتكلمين لهلكت العوام من جميع الأمم، ولولا مكان المعتزلة لهلكت العوام من جميع النّحل، وأقول لولا

---

(1) ينظر رسائله: بعنوان "رسالة مدح النبيذ وصفة أصحابه"، ورسالة" الشارب والمشروب"، تحقيق: د.علي أبو ملحم، مكتبة ودار الهلال، بيروت، ط1، 2002م.

(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء، (ج9/ ص414).

(3) مطبوعة ضمن مجموع رسائل الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة/ كما طبعت بتحقيق: د.علي أبو ملحم، مكتبة ودار الهلال، بيروت، ط1، 2002م، ص163 وما بعدها.

(4) الجاحظ، مفاخرة الجواري والغلمان، (ج2/ ص96).

(5) الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليحمدي، أبو عبد الرحمن(100هـ- 170هـ)، من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، أخذه من الموسيقى وكان عارفا بها، وهو أستاذ سيبويه النحوي، ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، (ج2/ص244)، والزركلي، الأعلام، (ج2/ ص314).

(6) هو إبراهيم بن ميسون وأمه من بنات الدهاقين، واحد من أشهر المغنين في العصر العباسي، فارسي الأصل ولد بالكوفة سنة 125هـ، توفي أبوه وعمره ثلاث سنين، ولقب الموصلي لإقامته في الموصل، تربى عند بني تميم والتحق بالكتاب فلم يتعلم شيئاً بشبب شغفه وحبه للغناء ولهذا السبب لقي محاربة من أسرته، ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، (ج1/ص444).

(7) الجاحظ، طبقات المغنين، ص219.

أصحاب إبراهيم، وإبراهيم (النظام) لهلكت العوام من المعتزلة فإني أقول إنه قد أنهج لهم سبلاً، وفتق لهم أموراً، واختصر لهم أبواباً ظهرت فيها المنفعة وشملتهم بها النعمة)[1].

وكان النظَّام من كبار المعتزلة في عصره، حيث مزج الاعتزال والفلسفة، فكان للنظَّام التأثير الأكبر في شخصية الجاحظ، مما جعله يلزم الفكر الاعتزالي وينصره، ويذم كلَّ مَن خالفه بشكل فجٍّ وقبيح، وقد كوَّن الجاحظ لنفسه فرقة منفردة بين فِرق المعتزلة سميت بالجاحظية نسبةً إليه، حيث ذكر الخياط[2] المعتزلي في كتابه "الانتصار" طائفة من هذه الآراء، ويشيد بكتاب الجاحظ "فضيلة المعتزلة" طويلاً[3]، وذكر أبو حسن الأشعري[4] بعض آراء الجاحظ الكلامية، وكذا ذكر أبو منصور البغدادي هذه الفِرقة في كتابه وشيئاً من آراء الجاحظية[5]، وابن حزم الأندلسي[6]، وأكثر مَن فصَّل في آراء الجاحظ الكلامية هو الشهرستاني[7].

فمن جملة آرائه الكلامية التي انفرد بها في فرقته "الجاحِظية": منها قوله: إنَّ المعارف كلها ضرورية طباع وليس شيء من ذلك من أفعال العباد، وليس للعبد كسب سوى الإرادة، وتحصل أفعاله منه طباعاً كما قال ثمامة، وقد ناقش القاضي عبد الجبار [8] هذه النظرية بتوسع واعترض عليه فيها كما اعترض الجاحظ على غيره ممن سبقه[9]، ونقل عنه أيضا أنه أنكر أصل الإرادة وكونها جنساً من الأعراض فقال: (إذا انتفى السهو عن الفاعل وكان عالماً بما يفعله فهو المريد على التحقيق وأما الإرادة المتعلقة بفعل الغير فهو ميل النفس إليه وزاد على ذلك بإثبات الطبائع للأجسام)[10]، كما قال الطبيعيون من الفلاسفة وأثبت لها أفعالاً مخصوصة بها، وقال باستحالة عدم الجواهر فالأعراض تتبدل والجواهر لا يجوز أن تفنى، كما قال الجاحظ بخلق القرآن كغيره من المعتزلة ولكنه اختلف عنهم في حقيقة خلقه وأصواته وكيفية ذلك[11]، ومنها: قوله في أهل النار: (إنهم لا يخلدون فيها عذاباً بل يصيرون إلى طبيعة النار، وكان يقول : النار تجذب أهلها إلى نفسها من غير أن يدخل أحد فيها، ومذهبه مذهب الفلاسفة في نفي

---

(1) الجاحظ، الحيوان، (ج4/ ص360).

(2) عبد الرحيم بن محمد بن عثمان، أبو الحسين ابن الخياط: شيخ المعتزلة ببغداد. تنسب إليه فرقة منهم تدعى (الخياطية)، له الذكاء المفرط، والتصانيف المهذبة، وكان قد طلب الحديث، وكتب عن يوسف بن موسى القطان وطبقته ذكره الذهبي: في الطبقة السابعة عشرة، وقال: لا أعرف وفاته، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، (ج14/ ص220)، الزركلي، الأعلام، (ج3/ص347).

(3) الخياط، الانتصار والرد على ابن الروندي، الصفحات: 90-91 يتحدث فيها عن رأي الجاحظ في الجنة والنار، ص138-142 يتحدث عن رأيه في الصحابة والتابعين.

(4) الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، (ج2/ ص258).

(5) ينظر: البغدادي، الفَرق بين الفِرق وبيان الفرقة الناجية، ص160.

(6) ابن حزم، الفصل في المِلل والأهواء والنِّحَل، (ج4/ص148).

(7) ينظر: الشهرستاني، الملل والنحل، (ج1/ص74).

(8) عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني الاسد ابادي، أبو الحسين(ت415هـ): قاض، أصولي ومن كبار فقهاء الشافعية، كان شيخ المعتزلة في عصره، وهم يلقبونه قاضي القضاة، ولا يطلقون هذا اللقب على غيره، ولي القضاء بالري، ومات فيها، له تصانيف كثيرة، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، (ج17/ص245)، والزركلي، الأعلام، (ج3/ص273).

(9) عبد الجبار، المغني في أبواب العدل والتوحيد، (ج12/ ص316- حتى 321).

(10) الجاحظ، نفي التشبيه، (مجموع رسائل الجاحظ الكلامية)، ص224.

(11) الجاحظ، خلق القرآن، (مجموع رسائل الجاحظ الكلامية)، ص167.

الصفات، وحكى الكعبي[1] عنه أنه قال: يوصف الباري تعالى بأنه مريد بمعنى أنه لا يصح عليه السهو في أفعاله ولا الجهل ولا يجوز أن يغلب ويقهر، وقال: إنَّ الخلق كلهم من العقلاء عالمون بأن الله تعالى خالقهم وعارفون بأنهم محتاجون إلى النبي وهم محجوجون بمعرفتهم[2]، ثم هم صنفان: عالم بالتوحيد وجاهل به، فالجاهل معذور والعالم محجوج)[3]، وغيرها من الآراء الكلامية والفلسفية .

المطلب الرابع: أقوال العلماء فيه.

بناء على ما ذهب إليه الجاحظ وما تبنَّاه من فِكر الاعتزال اختلف العلماء في حاله من الديانة والعدالة، إلا أنهم متفقون على ضَعفِه في رواية الحديث، وقد ذكر أبو العيناء أنه وضع حديث فدك مع الجاحظ، فقد نقل الذهبي عن إسماعيل الصفار قال: (حدثنا أبو العيناء -محمد بن القاسم بن خلاد البصري-، قال: أنا والجاحظ وضعنا حديث فدك، فأدخلناه على الشيوخ ببغداد، فقلبوه إلا ابن شيبة العلوي، فإنه قال: لا يشبه آخر هذا الحديث أوله، ثم قال: الصفار كان أبو العيناء يحدث بهذا بعدما تاب)[4]، وبناء على ما نقل العلماء من أخلاقه وعدم عدالته وكذبه في الحديث وعدائه للمحدثين، وما أعلنه هو نفسه في كتبه، أجمع المحدثون على ضعفه وترك حديثه وروايته مع قلَّتها، فهو ساقط العدالة والضبط في الحديث، وأسوق هنا أقوال بعض العلماء فيه:

قال ابن الجوزي في كتاب "الضعفاء والمتروكين": (عمرو بن بحر الجاحظ قال ثعلب[5]: ليس بثقة ولا مأمون)[6]، ونقل الذهبي مقولة أبي العباس ثعلب وعلَّق عليها بقوله: (قلت: كان ماجناً، قليل الدين، له نوادر)[7].

وقال أبو محمد بن حزم في "الملل والنحل": (وَذكر عَمْرو ابْن خَوْلَة الجاحظ؛ وَهُوَ وَإِن كَانَ أحد المُجان، وَمن غلب عَلَيْهِ الْهزْل وَأحد الضلال المُضلين؛ فإننا مَا رَأينَا لَهُ فِي كتبه تعمد كذبة يوردها مثبتاً لَهَا، وَإِن كَانَ كثيراً لَا يُرَاد كذب غَيره، قَالَ: أَخْبرنِي أَبُو إِسْحَاق إِبْرَاهِيم النظام وَبشر بن خَالِد: إنهما قَالَا لمُحَمد بن جَعْفَر الرافضي الْمَعْرُوف "بشَيْطَان الطاق": وَيحك أما استحييت من الله أَن تَقول فِي كتابك فِي الْإِمَامَة: أَن الله تَعَالَى لم يقل قطّ فِي الْقُرْآن (ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا) (40: التوبة)؟، قَالَا: فَضَحِك وَالله شَيْطَان الطاق ضحكاً طَويلا حَتَّى كَأنَّا نَحن الَّذين أَذْنَبْنَا)[8]، وقال أبو منصور الأزهري في مقدمة "تهذيب اللغة": (وممن تكلم في اللغات بما حصره لسانه وروى عن الثقات ما ليس من كلامهم: الجاحظ؛ وكان أوتي بسطة في القول، وبياناً عذباً في الخطاب، ومجالاً في الفنون؛ غير أنَّ أهل العلم ذبوه وعن الصدق دفعوه، وقال ثعلب: كان كذاباً على الله وعلى رسوله وعلى الناس)[9].

(1) عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي، من بني كعب، البلخي الخراساني، أبو القاسم: أحد أئمة المعتزلة. كان رأس طائفة منهم تسمى " الكعبية "، وله آراء ومقالات في الكلام انفرد بها. وهو من أهل بلخ، أقام ببغداد مدة طويلة، وتوفي ببلخ، له كتب، منها " التفسير " و" تأييد مقالة أبي الهذي"، وغيرها من المصنفات، ينظر: الزركلي، الأعلام، (ج4/ص65).

(2) الجاحظ، حجج النبوة (مجموع رسائل الجاحظ الكلامية)، ص135.

(3) للمزيد ينظر: الشهرستاني، الملل والنحل، (ج1/ ص74-75) - ومقدمة مجموع رسائل الجاحظ الكلامية، ص1- ص49.

(4) الذهبي، سير أعلام النبلاء، (ج9/ص414).

(5) ثعلب: هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب: إمام الكوفيين في النحو واللغة. كان راوية للشعر، محدثاً، مشهوراً بالحفظ وصدق اللهجة، ثقة حجة. ولد (200هـ) ومات في بغداد (291هـ)، ينظر: الحموي، معجم الأدباء، (ج1/ص457)، والزركلي، الأعلام، (ج12/ ص267).

(6) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين، تحقيق: عبد الله القاضي، (ج2/ ص223).

(7) الذهبي، سير أعلام النبلاء، (ج9/ ص414).

(8) ابن حزم، الملل والنِّحل، (ج4/ ص139).

(9) ابن حجر، لسان الميزان، (ج6/ ص193).

ونقل الذهبي مقولةً عن الجاحظ يقول فيها: (وما كان حقي – وأنا واضع هذين الكتابين في خلق القرآن، وهو المعنى الذي يكثره أمير المؤمنين ويعزه، وفي فضل ما بين بني هاشم، وعبد شمس ومخزوم – إلا أن أقعد فوق السماكين، بل فوق العَيُّوق[1]، أو أتجر في الكبريت الأحمر، وأقود العنقاء بزمام إلى الملك الأكبر، وقال يموت بن المزرع: سمعت خالي يقول: أمليت على إنسان مرة: أخبرنا عمرو، فاستملى: أخبرنا بشر، وكتب: أخبرنا زيد، قلت (الذهبي): يظهر من شمائل الجاحظ أنه يختلق)[2].

وقال الذهبي: (أخبرنا أحمد بن سلامة كتابة، عن أحمد بن طارق، أخبرنا السِّلَفي –أبو طاهر أحمد بن محمد–، أخبرنا المبارك بن الطيوري، حدثنا محمد بن علي الصوري إملاء، حدثنا خلف بن محمد الحافظ بصور، أخبرنا أبو سليمان بن زبر، حدثنا أبو بكر بن أبي داود، قال: أتيت الجاحظ، فاستأذنت عليه، فاطلع علي من كوة في داره، فقال: من أنت؟ فقلت: رجل من أصحاب الحديث، فقال: أو ما علمت أني لا أقول بالحشوية[3]؟ فقلت: إني ابن أبي داود، فقال: مرحبا بك وبأبيك، ادخل، فلما دخلت، قال لي: ما تريد؟ فقلت: تحدثني بحديث واحد، فقال: اكتب: حدثنا حجاج بن المنهال، حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس:

(أن النبي ﷺ صلى على طنفسة[4])، فقلت: زدني حديثا آخر، فقال: ما ينبغي لابن أبي داود أن يكذب، قال الذهبي: كفانا الجاحظ المؤونة، فما روى من الحديث إلا النزر اليسير، ولا هو بمتهم في الحديث، بلى في النفس من حكاياته ولهجته، فربما جازف، وتلطخه بغير بدعة أمر واضح، ولكنه أخباري علَّامة، صاحب فنون وأدب باهر، وذكاء بين – عفا الله عنه –)[5].

وذكر الذهبي في ترجمة أبي حيان التوحيدي: (قلت: وكان من تلامذة علي بن عيسى الرماني ورأيته يبالغ في تعظيم الرماني في كتابه الذي ألفه في تقريظ الجاحظ ، فانظر إلى المادح والممدوح ! وأجود الثلاثة الرماني مع اعتزاله وتشيعه)[6]، كما قال الذهبي في ترجمته: (وقيل: كان الجاحظ ينوب عن إبراهيم بن العباس الصولي مدة في ديوان الرسائل، ومن كلام الجاحظ إلى محمد بن عبد الملك: المنفعة توجب المحبة، والمضرة توجب البغضة، والمضادة عداوة، والأمانة طمأنينة، وخلاف الهوى يوجب الاستثقال، ومتابعته توجب الألفة، العدل يوجب اجتماع القلوب، والجور يوجب الفرقة، وحسن الخلق أنس، والانقباض وحشة، التكبر مقت، والتواضع مقت، الجود يوجب الحمد، والبخل يوجب الذم، التواني يوجب الحسرة، والحزم يوجب السرور، والتغرير ندامة، ولكل واحدة من هذه إفراط وتقصير، وإنما تصح نتائجها إذا أقيمت حدودها، فإن الإفراط في الجود تبذير، والإفراط في التواضع مذلة، والإفراط في الغدر يدعو إلى أن لا تثق بأحد، والإفراط في المؤانسة يجلب خلطاء السوء)[7].

---

(1) العَيُّوق نَجْمٌ أَحمر مُضِيءٌ فِي طَرَف المَجَرَّة الأَيمن يَتْلُو الثُّرَيّا لَا يَتَقَدَّمُهُ، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (ج10/ ص280).

(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء، (ج9/ ص414).

(3) الحشوية: مصطلح يطلقه الجاحظ والشيعة على أهل الحديث والسنة، ويراد به أحد معانٍ ثلاثة: الأول: يراد به العامة الذين هم حشور الناس، ورذالتهم وجمهورهم، الثاني: رواة الأحاديث من غير تمييز لصحيحها من سقيمها، الثالث: يراد به معنى: التجسيم) للمزيد ينظر: باكريم،وسطية أهل السنة بين الفرق، ص142 .

(4) طنفسة: الطِّنْفُسة والطُّنْفُسة، بضم الفاء، قيل هي البساط الذي له خمل رقيق. ابن منظور، لسان العرب: (ج127/6)، وفي إسناد المؤلف مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الشَّيْبَانِيُّ وهو كذاب، وعمرو بن بحر الجاحظ ليس بثقة ولا مأمون، والحديث أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد: (ج12/ص212)، عن أحمد العتيقي به. وفيه (عن حجاج، عن حماد، عن ثابت، عن أنس مرفوعاً، وأخرجه الذهبي في سير أعلام النبلاء، (ج530/11)، من طريق السلفي عن المبارك الطيوري، عن محمد بن علي الصوري إملاء، عن خلف بن محمد، عن أبي سليمان بن زبر، عن ابن أبي بكر به، السلفي، الطيوريات، (ج36/ ص828)، وقد صحَّ أن ابن عباس صلى على طنفسة موقوفاً عليه من فعله كما رواه ابن أبي شيبة، المصنف، ح(4068)، (ج1/ص400).

(5) ينظر: الخطيب، تاريخ بغداد، (ج14/ ص124)، والذهبي، سير أعلام النبلاء، (ج9/ ص415)، وابن حجر، لسان الميزان، (ج6/ ص190).

(6) الذهبي، سير أعلام النبلاء، (ج12/ ص548).

(7) الذهبي، سير أعلام النبلاء، (ج22/ ص135).

قال المسعودي: (مات الجاحظ بالبصرة ولا يُعلم أحد من الرواة وأهل العلم أكثر كتباً منه، وحكى يموت بن المزرع عن الجاحظ وقال حاله: أنه دخل إليه ناس وهو عليل، فسألوه عن حاله فقال: عليل من مكانين: من الإفلاس والدين)[1].

وقال فيه ابن كثير: (وكان شنيع المنظر سيئ المخبر رديء الاعتقاد، ينسب إلى البدع والضلالات، وربما جاز به بعضهم إلى الانحلال)[2].

قال ابن حجر: (قلت: وكان من أئمة البدع[3]..، وقال بعد وصف كتبه بالجزالة والتحقيق في اللغة: وهذه والله صفة كتب الجاحظ كلها فسبحان من أضلَّه على علم)[4].

وقال ابن حجر: (وقال الخطابي: هو مغموص في دينه، وذكر أبو الفرج الأصبهاني: أنه كان يرمى بالزندقة، وأنشدني ذلك أشعاراً، وقد وقفت على روايته بن أبي داود عنه ذكرتها في غير هذا الموضع وهو في الطيوريات، قال ابن خشبة في "اختلال الحديث": ثم نصير إلى الجاحظ ، وهو أحسنهم للحُجة استنارة، وأشدهم تلطف لتعظيم الصغير حتى يعظم، وتصغير العظيم حتى يصغر، ويكمل الشيء وينقصه، فنجده مرة يحتج للعثمانية على الرافضة، ومرة للزندقة على أهل السنة، ومرة يفضل عَليَّاً، ومرة يؤخره ويقول: قال رسول الله ﷺ كذا، وتبعه قال الحمار ويذكر من الفواحش ما يجل رسول الله عن أن يذكر في كتاب ذكر أحد منهم فيه، فكيف ورقة أو بعد سطر أو سطرين، ويعمل كتاباً يذكر فيه حجج النصارى على المسلمين، فإذا صار إلى الرد عليهم يجوز للحجة كأنه إنما أراد تنبيههم على مالا يعرفون، وشكك الضعفة، ويستهزيء الحديث استهزاء لا يخفى على أهل العلم، وذكر الحجر الأسود وأنه كان أبيض فسوده المشركون؛ قال: وقد كان يحب أن يبيضه المسلمون حين أسلموا، وأشياء من أحاديث أهل الكتاب، وهو مع هذا أكذب الأمة، وأوضعهم لحديث وأنصرهم للباطل، وقال ابن النديم: قال المبرد: ما رأيت أحرص على العلم من ثلاثة: الجاحظ، وإسماعيل القاضي، والفتح بن خاقان، وقال ابن النديم: لما حكى قول الجاحظ لما قرأ المأمون كُتبُي قال: هي كتب لا يحتاج إلى حضور صاحبها عندي، أن الجاحظ حَسَّن هذا اللفظ تعظيماً لنفسه وتفخيماً لتأليفه، وإلا فالمأمون لا يقول ذلك)[5].

وقال سبط ابن العجمي: (عمرو بن بحر الجاحظ: ذكره الذهبي في ميزانه، ولم يذكره بالوضع، وقد رأيت في خطبة الموضوعات لابن الجوزي ذكر بإسناده عن المحاملي قال: سمعت أبا العيناء يقول: أنا والجاحظ وضعنا حديث فدك وأدخلناه على الشيوخ ببغداد، فقبلوه إلا ابن شيبة العلوي إلى آخر كلامه، وفيه قال إسماعيل يعني بن محمد النحوي المذكور في سند بن الجوزي هذا عن المحاملي: وكان أبو العيناء يحدِّث بهذا بعدما تاب)[6].

واعتمده ابن حجر في الاستدلال بأقواله في ذكر بعض أوصاف الرواة من التعبد، أو الوصف الوصف الخَلقي، نظراً لتأليف الجاحظ كتاباً بعنوان: " البُرصان والعُرجان والعُميان والحُولان"، كما جاء في ترجمة بجالة بن عبدة التميمي البصري: قال أبو زرعة ثقة وقال أبو حاتم شيخ وذكره الجاحظ في نُسَّاك أهل البصرة.[7]

---

(1) ابن حجر، لسان الميزان، (ج6/ ص190-191).

(2) ابن كثير، البداية والنهاية، (ج11/ ص11).

(3) كذا قال مثل هذه المقولة الإمام الذهبي في "ميزان الاعتدال": (وكان من أئمة البدع)، ينظر: الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، (ج3/ ص247).

(4) ابن حجر، لسان الميزان، (ج6/ص190).

(5) ينظر: ابن النديم، الفهرست، ص148، وابن حجر، لسان الميزان، (ج6/ ص192).

(6) ابن العجمي، الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، ص200، وص 289 في ترجمة أبي العيناء المذكور في القصة.

(7) ابن حجر، تهذيب التهذيب، (ج1/ ص365).

وقال ابن حجر في ترجمة يونس بن أبي فروة: "وقد عدَّ الجاحظ في الزنادقة يونس بن أبي فروة وقد سردت أسماء الذين ذكرهم معه في ترجمة حماد الراوية من لسان الميزان"(1)، وذكر ابن حجر في ترجمة ابن المقفع(2): وحكى الجاحظ أن ابن المقفع ومطيع بن إياس ويحيى بن زياد كانوا يُتَّهمون(3)، وذكره ابن عراق الكناني في الوضاعين(4).

ومما سبق نخلص إلى أنَّ العلماء اجتمعوا على تضعيفه ورميه بالكذب والبدعة، ورغم ذلك إلا أنه من كبار علماء اللغة والأدب الذين لا يُستغنى عن كتبهم، ومما نلاحظ في كتب التراجم والجرح والتعديل: إنهم يعتمدون على الجاحظ في سياق أوصاف بعض الرواة من التنسُّك والعبادة، أو وصف الشكل والأخلاق، نظراً لتصنيف الجاحظ في هذه الموضوعات، وتتبعه أخبار هؤلاء، إلا أننا لا نقف على قول للجاحظ في مسألة جرح راوٍ او تعديله، فمن المعلوم أن من شروط الجارح والمعدل: أن يكون ثقة في نفسه، وكذلك لم يشتغل بالحديث رواية ودراية، إلا ما يعرض له من الاستنباط والتأويل في سياق تآليفه ومصنفاته، مع شدة عدائه للمحدثين كما سوف نرى لاحقاً.

المبحث الثاني: نظرة الجاحظ للحديث النبوي ورواته، وللصحابة رضوان الله عليهم.

المطلب الأول: نظرة الجاحظ للحديث النبوي ورواته.

انطلاقاً مما يعتقده الجاحظ والمعتزلة بأصولهم الاعتزالية؛ خاصة الأصول الخمسة، أثَّر ذلك بطريقة تعاملهم مع النصوص الشرعية؛ سواء القرآن أو الحديث النبوي، فكانوا يؤولون أي نصٍ شرعي يرونه يخالف معتقداتهم، وفي هذا المقام قال أحمد أمين ملخصاً موقف المعتزلة من الحديث النبوي أنه ما يعارض رأيهم من نص إلا ويؤولونه: (من آيات يؤولونها وما يعارضها من أحاديث، ينكرونها..، ولذلك فإن موقفهم من الحديث كثيراً ما يكون موقف المتشكك في صحته، وأحياناً موقف المنكر له لأنهم يحكمون العقل في الحديث لا الحديث في العقل)(5).

من هنا نرى مدى أثر الاعتزال في شخصية الجاحظ، فهو لم يختلف الجاحظ كثيراً عن غيره من شيوخه من المعتزلة في التعامل مع الحديث النبوي بشكل عام، رغم أنه يعتز بنفسه ويرى أنه لا يتبع لأحد، مما أدى إلى أن انفصل بفرقة مستقلة من فِرق المعتزلة والتي تُسمى (الجاحظية)، فانفرد عنهم ببعض الآراء ووافقهم ببعضها، والناظر في فكره يرى مدى تأثره بأفكار شيوخه من المعتزلة وسعيه إلى نشرها بأي وسيلة؛ ولو بالقوة والسلطة.

أولاً: موقف الجاحظ من الحديث النبوي وطرق تحصيله.

كان الجاحظ صاحب فطنة ودهاء وقوة حافظة، فصنف كثيراً من المصنفات، واستشهد بكثير من الأحاديث المنتشرة دون تمييز المقبول من غير المقبول منها، إلا أنه كان صاحب موقف سلبي من المحدثين، حيث كان يناصبهم العداء، وكان يرى أن كلَّ خبر لا بدَّ أن يوافق القرآن والعقل؛ ولكن حسب فهمه هو للقرآن وضمن مذهبه الاعتزالي.

---

(1) ابن حجر، تعجيل المنفعة، (ج2، ص396).

(2) عبد الله بن المقفع (ولد106هـ- قتل 142هـ) : من كبار الكُتَّاب، وأول من عني في الإسلام بترجمة كتب المنطق، أصله من الفرس، ولد في العراق مجوسياً (مزدكياً) وأسلم على يد عيسى ابن علي (عم السفاح) وولي كتابة الديوان للمنصور العباسي، وترجم له " كتب أرسطوطاليس " الثلاثة، في المنطق، وكتاب " المدخل إلى علم المنطق " المعروف بإيساغوجي، وترجم عن الفارسية كتاب " كليلة ودمنة " وهو أشهر كتبه، وأنشأ رسائل غاية في الإبداع، ينظر: الزركلي، الأعلام، (ج4/ص140).

(3) ابن حجر، لسان الميزان، (ج5/ ص22).

(4) نور الدين، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، (ج1/ ص92).

(5) أحمد أمين، ضحى الإسلام، (ج3/ ص85).

أهمية الحديث النبوي عند الجاحظ: والناظر في تراث الجاحظ المكتوب يجد أنه من بين المعتزلة كانت له عناية بالحديث النبوي ويستشهد به كثيراً، لكنه لا يفرق بين الصحيح وبين الموضوع منه، رغم أنه يعيب على الفقهاء والمتكلمين عدم معرفتهم بالصحيح والضعيف من الحديث، فيرى الجاحظ أنَّ العقل وحده لا يستقل بتحصيل المعرفة، بل لا بدَّ من القرآن والأخبار، وفي هذا يقول: (فلما علم الله تبارك وتعالى أن الناس لا يدركون مصالحهم بأنفسهم ولا يشعرون بعواقب أمورهم بغرائزهم دون أن يرد عليهم آداب المرسلين وكتب الأولين والإخبار عن القرون والجبابرة الماضين طبع كل قرن من الناس على إخبار من يليه ووضع القرن الثاني دليلا يعلم به صدق خبر الأول، لأن كثرة السماع للأخبار العجيبة والمعاني الغريبة مشحذة للأذهان ومادة للقلوب وسبب للتفكير وعلة للتنقير عن الأمور)[1].

يرى الجاحظ أهمية الأخبار والروايات في تحصيل المعارف والعلوم مما يظهر احترامه للحديث إجمالاً، ولكنه يحصرها فيما بعد بما يوافق مذهبه، ولو كان الخبر موضوعاً فيقبله، ويرده إن لم يوافق مذهبه، وهو مع ذلك يثبت قيمة الأخبار وإنها مستندنا في العلم، فالعقل وحده لا يمكنه الحصول على المعارف دون الكتاب والسنة النبوية.

الحديث المتواتر عند الجاحظ: ويثبت الجاحظُ التواتر ويعدَّه مستنداً، فبحسب رأيه إنَّ اختلاف طبائع الناس هو سندنا، في صحة الأخبار، ذلك أنه يستحيل أن يتفق الناس المختلفون الطباع على تخرص الخبر الواحد، حيث يقول في معرض الردَّ على مَن ينكر الأخبار: (إن الانسان يعلم، أنه إذا لقي البصريين، فأخبروه أنهم قد عاينوا بمكة شيئا ثم لقي الكوفيين فاخبروه بمثل ذلك، انهم صدقوا، اذ كان مثلهم لا يتواطأ على مثل خبرهم، على جهلهم بالغيب، وعلى اختلاف طبائعهم، وهممهم، وأسبابهم)[2]، كما يميز الجاحظ بين صحة الخبر ووجوده، حيث إن العدد الكثير من الناس قد يجتمعون على تكذيب الخبر أو تصديقه ولكنهم لا يجتمعون على وجوده، فهم يجتمعون على تكذيب محمد كما فعل اليهود ولكنهم لا يجتمعون على وجود محمد أو ظهوره في زمن معين وفي بلاد معينة[3].

وينقل ابنُ حجر العسقلاني عن الجاحظ أنه لا يقبل الخبر إلا إذا رواه أربعة؛ قال ابن حجر: (ورأيت في بعض تصانيف الجاحظ أحد المعتزلة أن الخبر لا يصح عندهم إلا إن رواه أربعة) [4]، ولم أقف على ما بين أيدينا من مصنفات الجاحظ ما يؤيد ذلك، بل هو يقرُّ بأن خبر الرجل والرجلين يقبل إذا توثق منهما السامع.

كيفية تأويل فهم الحديث عنده: كما يرى الجاحظ أنَّ المشبِّهة [5]–يقصد مَن يخالفه في مسألة رؤية الله– يضعون الأحاديث أو يؤولونها على هواهم، قال الجاحظ: (ثم يصول أحدهم على من شتمه، ويسالم من شتم ربه، ويغضب على من شبه أباه بعبده، ولا يغضب على من شبه الله بخلقه، ويزعم أن في أحاديث المشبهة تأويلاً ومجازاً ومخارج، وأنها حقّ وصدق، فإذا قيس...، طلب لهذا المجاز ظلم، وقال ما يليق بلفظ الحديث، فيكون بشهادته لصحة أحاديثهم مقراً، فيصير فيما يدعي من خلاف تأويلهم مدعياً، ولو

(1) الجاحظ، حجج النبوة (ضمن رسائل الجاحظ الكلامية)، ص136.

(2) الجاحظ، حجج النبوة، ص147.

(3) ينظر : الجاحظ، حجج النبوة، على هامش الرسالة، ص160.

(4) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، (ج1/ ص242).

(5) المشبهة أو المجسمة: هي مصطلح إسلامي يُطلَق على من يقول بأن الله جسم، أو من يشبه الله بالمخلوقات، .... ظهرت هذه الفرقة في النصف الأول من القرن الثالث الهجري، وأشهر رجالها هو محمد بن كرام بن عراق السجستاني (ت:255هـ)، إليه تنسب هذه الفرقة، ويرى الجاحظ أن مَن يقول برية الله أو يثبت صفاته دون تأويل فهو من المشبهة والمجسمة والنابتة، ينظر: الشهرستاني، الملل والنِّحل، (ج1/ص100).

كانت هذه الأحاديث كلها حقاً كان قول النبي ﷺ: «سيفشو الكذب بعدي، فما جاءكم من الحديث فاعرضوه على كتاب الله»[1] باطلاً)[2].

مناقشة كلام الجاحظ والرد عليه: نرى كما يظهر أن الجاحظ يدَّعي ويقول: بِعَرْض كلِّ حديث على كتاب الله، فما وافقه فيؤخذ به، وما خالفه فلا يؤخذ به، ثم هذا الاستدلال لا يصح نقلاً ولا عقلاً، فأما من جهة النقل: فالحديث باطل ولا يصح كما ذكر الإمام الشافعي وغيره من العلماء، قال الشوكاني: (قال الخطابي وضعته الزنادقة ويدفعه حديث أوتيت الكتاب ومثله معه كذا قال الصغاني، قلت: وقد سبقهما إلى نسبة وضعه إلى الزنادقة يحيى بن معين، كما حكاه عنه الذهبي على أن في هذا الحديث الموضوع نفسه ما يدل على ردِّه لأنا إذا عرضناه على كتاب الله عز وجل خالفه ففي كتاب الله عز وجل (وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا) (7:الحشر) ونحو هذا من الآيات)[3]، أما من جهة العقل: فالعقول والأفهام تختلف في تعاطيها مع الحديث وفهمه، فقد يرد كلُّ شخص ما لا يوافق هواه أيَّ حديث من خلال هذا المنطلق، ومنها: ردَّ أحاديث الشفاعة، ورد أحاديث رؤية الله يوم القيامة، وغيرها مما لا يوافق أفكارهم وأفهامهم.

وبناء على تعامل الجاحظ بهذا المنطلق مع الحديث النبوي ردَّ الجاحظ أحاديث رؤية الله يوم القيامة، نفياً للتشبيه على حدِّ زعمه، وفي حال قلنا: إنه يُرى فقد شابهناه بأكثر وجوه الخلق، واستدل لذلك بأقوال بعض المفسرين في آية سورة القيامة (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ ناضِرَةٌ إِلى رَبِّها ناظِرَةٌ) (22-23:القيامة) بمعنى الانتظار، قال الجاحظ: (ذكر ابن مهدي عن سفيان، عن منصور، عن مجاهد، في قوله (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ ناضِرَةٌ إِلى رَبِّها ناظِرَةٌ)، قال: تنتظر ثواب ربها، وذكر أبو معاوية عن إسماعيل بن أبي خالد عن أبي صالح مثل ذلك، وأبو صالح ومجاهد من كبار أصحاب ابن عباس.،. ومن المتقدمين في التفسير، فهذا فرق بيِّن، وبعد ففي حجج العقول أن الله لا يشبه الخلق بوجه من الوجوه، فإذا كان مرئياً فقد أشبهه في أكثر الوجوه)[4].

موقف الجاحظ أحاديث الآحاد: وعند النظر في استشهاده بالحديث النبوي نجد الجاحظ في كتبه جميعها يكثر استشهاده بالحديث النبوي، لكنه لا يفرق بين حديث صحيح أو حديث موضوع، فهو ينقل كلَّ ما يسمع دون تمييز، ولهذا جاءت أغلب أحاديثه إما ضعيفة أو موضوعة، منها حديث: (رأس العقل بعد الإيمان بالله مداراة الناس)[5]، ومنها حديث: (من وقي شرّ لقلقه وقبقبه وذبذبه وقي الشر)[6]، ومنها قول الجاحظ: (وقال سعد بن أبي وقاص، لعمر ابنه حين نطق مع القوم فبذّهم، وقد كانوا كلموه في الرضا عنه، قال: هذا الذي أغضبني عليه، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: "يكون قوم يأكلون الدنيا بألسنتهم، كما تلحس الأرض البقرة

(1) قال الإمام الشافعي عن هذا الحديث: (ما روى هذا أحد يثبت حديثه في شيء صغر ولا كبر، فيقال لنا قد ثبتم حديث من روى هذا في شيء، وهذه أيضاً رواية منقطعة عن رجل مجهول ونحن لا نقبل مثل هذه الرواية في شيء.،. قال الشافعي ليس يخالف الحديث القرآن ولكن حديث النبي ﷺ يبين معنى ما أراد خاصاً وعاماً وناسخاً ومنسوخاً ثم يلزم الناس ما سن بفرض الله فمن قبل عن رسول اللهﷺ فعن الله قبل)، الشافعي، الرسالة،ص222، والحديث متفق على وضعه، وقد تتبع البيهقي طرقه في كتابه "معرفة السنن والآثار"، ينظر البيهقي، معرفة السنن والآثار، (ج1/ ص69).

(2) الجاحظ، رسالة في نفي التشبيه، ص207.

(3) الشوكاني، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، ص291.

(4) الجاحظ، رسالة في نفي التشبيه، ص121.

(5) الجاحظ، البيان والتبيين، (ج2/ ص16)، والحديث قال فيه البزار: وهذا الحديث رواه هشيم عن علي بن زيد ، عَن سَعِيد بن الْمُسَيَّب مرسلا وعبيد بن عَمْرو ليس بالحافظ ، ولاَ سيما إذا خالف الثقات، ينظر: البزار، البحر الزخار، (ج14/ ص263)، حديث 7851، واتفق العلماء على تضعيف الحديث.

(6) الجاحظ، البيان والتبيين، (ج1/ ص121)، والحديث منكر، فعبد الحكم بن عبد الله لم يسمع من أنس، وقال عنه ابن عدي: عن أبي بكر وأنس منكر الحديث، ينظر: الجرجاني، الكامل في الضعفاء، (ج7/ ص29).

بلسانها"[1])، ومنها: (وجاء في الحديث: اغتربوا لا تضووا)[2]، ومنها قوله: (وقد جاء في الحديث أنّ الزّنى فيه ست خصال: ثلاث في الدنيا وثلاث في الآخرة. فأما التي في الدنيا فيذهب بالبهاء، ويعجّل الفناء، ويقطع الرّزق من السماء، وأمّا اللواتي في الآخرة فالحساب، والعذاب، ودخول النار)[3]، وغيرها الكثير في كتبه ورسائله، وقد ذكر له الخطيب البغدادي بعضاً من رواياته للحديث[4].

وفي موقفه من الفقهاء والمتكلمين الذين لا يعرفون الحديث ودرجته: يعيب الجاحظُ على الفقهاء والمتكلمين عدم الاشتغال بمعرفة الصحيح من الأخبار والأحاديث، خاصة فيما يخص حجج النبوة وأدلتها، مما دفعه لتأليف رسالة بعنوان: "حجج النبوة"، قال فيها: (والعجب من ترك الفقهاء تمييز الآثار، وترك المتكلمين القول في تصحيح الأخبار...)[5].

وهنا نرى أن ما عاب به الجاحظ غيره قد وقع به، فهو كثيراً ما استشهد بالأحاديث الضعيفة والموضوعة طون تمييز، إنما لمجرد موافقتها لموضع الشاهد عنده، كما أنه ردَّ أحاديث صحيحة لأنها تخالف ما يعتقده في مذهبه الاعتزالي، وإن نظام الإسناد والرواية عند المحدثين يتسم بالدقة والمنطق العلمي لمن يعرف منهج المحدثين، كما انَّ منهج الجرح والتعديل الذي تميز المحدثون به إنما هو منهج شرعي مستقى من القرآن والسنة النبوية وعمل الصحابة، كما دلّت عليه الأدلة العقلية والقواعد الشرعية، وماحلة اتهام المحدثين بالزيف والتدليس على الناس إنما هو منهج اتهامي كيدي دون أدلة، كما أن عدم معرفة الجاحظ بمنهج المحدثين ومدى استيعابهم للروايات، وأحوال الرواة أدَّى به إلى الطعن بهم، فإن المحدثين كما أخرجوا أحاديث وأخطاء الرواة الضعفاء، كذلك فعلوا في بعض الرواة الثقات، فما حصل من التشغيب من الجاحظ على منهج المحدثين إنما هو من قصوره في الاطلاع على منهج المحدثين في التعامل مع الراوي ورواياته، ولهذا لم نجد للجاحظ مناقشة علمية بأدلة قطعية أو حتى ظنية، إنما هو الاتهام دون دليل ومن منطلق العقل المجرد، كما غاب عن الجاحظ أن معايير النقد عند المحدثين معايير ثابتة لا تخضع للأهواء والعواطف، ولم يتأثر يوماً بسلطة أو هوى أو مذهب كما يدعي الجاحظ.

وإن مجرد الظن بأن المحدثين كانوا يدخلون الأحاديث الضعيفة والموضوعة في مصنفاتهم ويتساهلون في روايتها للدس والتزييف على الناس إنما هي دعوى تنقضها الدراسات العلمية، ومثله إذا استحسنوا رواية صيَّروها حديثاً، إذ هي دعوى أبعد ما تكون عن الحقيقة والموضوعية، ولا يقول ذلك مَن كان يعرف بعضاً من منهج المحدثين وكيفية تعاملهم مع الحديث النبوي، ويثبت ذلك الكم الذي تركه المحدثون من نقد الرواة والروايات، إذ يظهر فيها منهج التجرد والأمانة.

ثانياً: موقف الجاحظ من المحدثين.

لكن كان للفكر الاعتزالي الذي يعتقده الجاحظ وتأثره بشيوخه من المعتزلة أثراً كبيراً على نظرته للمحدثين عموماً، وللإمام أحمد خصوصاً كونه لم يُجب المعتزلة والخلفاء في القول بخلق القرآن زمن الفتنة، وكان يشار إليه أنه من كبار المحدثين في زمنه.

---

(1) الجاحظ، البيان والتبيين، (ج1، ص155)، والحديث رواه ابن وهب وانفرد به، عبد الله بن وهب بن أبو محمد المصري، الجامع في الحديث، حديث 413، والحديث ضعيف بسبب إبهام رجل في إسناده ولضعف أسامة فيه.

(2) الجاحظ، البيان والتبيين، (ج1/ ص164)، وهو مثل عربي وليس حديثاً نبوياً، ينظر: الدينوري، المجالسة وجواهر العلم، (ج8/ ص46).

(3) الجاحظ، مفاخرة الجواري والغلمان، ص171/ والحديث رواه البيهقي في "شعب الإيمان" وقال عنه: (هذا إسناد ضعيف، مسلمة بن علي الخشني متروك، وأبو عبد الرحمن الكوفي مجهول)، ينظر: البيهقي، شعب الإيمان،(ج7/ ص332)، حديث 5091.

(4) الخطيب، تاريخ بغداد، (ج14/ ص124).

(5) الجاحظ، حجج النبوة، (ج3، ص224).

فيرى الجاحظ أنَّ الإمام أحمد كان يكذب ويستعمل التقية في حواره مع المأمون والمعتصم، ويرى أنه قد أجاب في خلق القرآن ووافق عليها، كما يرى أنه رأس الحشوية فقد ذكر الجاحظ في كتابه "خلق القرآن" أحداث حوار الإمام أحمد مع الخليفة المعتصم، فقال: (وقد قال صاحبكم للخليفة المعتصم يوم جمع الفقهاء والمتكلمين والقضاة والمحصلين إعذاراً وانذاراً: امتحنتني وأنت تعرف المحنة وما فيها من الفتنة، ثم امتحنتني من بين جميع هذه الأمة؟ قال المعتصم: أخطأت، بل كذبت! ...وجدت الخليفة قبلي قد حبسك وقيدك، ولو لم يكن حبسك على تهمة لأمضى الحكم فيك، ولو لم يَخَفْك على الإسلام ما عرض لك...، وكان آخر ما عاند فيه وأنكر الحق وهو يراه أن أحمد بن أبي داود قال له: أليس لا شيء إلا قديم أو حديث؟ قال: نعم. قال: أوليس القرآن شيئا؟ قال: نعم قال: أوليس لا قديم إلا الله؟ قال: نعم، قال: فالقرآن إذا حديث! قال: ليس أنا متكلم، وكذلك كان يصنع في جميع مسائله حين كان يجيبه في كل ما سأل عنه حتى إذا بلغ المخنق والموضع الذي إن قال فيه كلمة واحدة برئ منه أصحابه قال: ليس أنا متكلم، فلا هو قال في أول الأمر لا علم لي بالكلام ولا هو حين تكلم فبلغ موضع ظهور الحجة خضع للحق، فمقته الخليفة وقال عند ذلك: أف لهذا الجاهل مرة والمعاند مرة..)[1].

وفي مسألة إجابة الإمام أحمد وموافقته القول بخلق القرآن يرى الجاحظ أن الإمام أحمد وافق وقال بها مراراً، حتى إنه لم يُعذَّب كثيراً، وكان الخليفة يلين معه، وفي ذلك يقول الجاحظ: (فلم يكن ذلك عنده ولا استخزى من الكذب في هذا المجلس...، فلو كان ما أقر به من خلق القرآن كان منه على وجه التقية فقد أعملها في دار الإسلام وقد أكذب نفسه، وإن كان ما أقر به على الصحة والحقيقة فلستم منه وليس منكم، على أنه لم ير سيفاً مشهوراً، ولا ضرب ضرباً كثيراً ولا ضرب إلا بثلاثين سوط مقطوعة الثمار مشعبة الأطراف، حتى أفصح بالإقرار مراراً)[2].

الرد عليه: وهذه المسألة تخالف ما نقله المؤرخون بعدم إجابة الإمام أحمد للقول بخلق القرآن[3]، وقد انفرد الجاحظ بذلك، فقد فصَّل الطبري في تاريخه قصة المحنة كثيراً، ومما جاء فيها: (فأمر بهم إسحاق بْن إبراهيم فشدوا في الحديد، فلما كان من الغد دعا بهم جميعاً يساقون في الحديد، فأعاد عليهم المحنة، فأجابه سجادة إلى أن القرآن مخلوق، فأمر بإطلاق قيده وخلى سبيله، وأصر الآخرون على قولهم، فلما كان من بعد الغد عاودهم أيضا، فأعاد عليهم القول، فأجاب القواريري إلى أن القرآن مخلوق، فأمر بإطلاق قيده، وخلى سبيله، وأصر أحمد بْن حنبل ومحمد بْن نوح على قولهما، ولم يرجعا، فشدا جميعا في الحديد)[4]، وذكر الخطيب البغدادي في ترجمة الإمام أحمد: (والصابر في المحنة...، أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسين بن إبراهيم الخفاف، قال: حدثنا أبو الحسن علي بن أحمد الصوفي الواسطي في مجلس ابن مالك القطيعي، قال: حدث أبو يعلى الموصلي وأنا أسمع علي ابن المديني يقول: إن الله أعز هذا الدين برجلين ليس لهما ثالث، أبو بكر الصديق يوم الردة، وأحمد بن حنبل يوم المحنة) كذا قال ابن الجوزي[5]، وأشار إلى ذلك ابن خلِّكان بأنه دُعي إلى القول بخلق القرآن أيام المعتصم ولم يُجِب[6].

(1) الجاحظ، خلق القرآن، ص169-ص170.

(2) الجاحظ، خلق القرآن، ص171.

(3) ابن الجوزي، الموضوعات، (ج11/ ص24).

(4) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، (ج8/ ص644).

(5) الخطيب، تاريخ بغداد، (ج6/ ص90)، وكما ذكر الخطيب البغدادي عدة أدلة على عدم إجابة الإمام أحمد للفتنة وصبره على الأذى؛ منها: (أخبرنا محمد بن أحمد بن يعقوب، قال: أخبرنا محمد بن نعيم الضبي، قال: سمعت أبا العباس السياري، يقول: سمعت أبا العباس بن سعيد، قلت: وليس بابن عقدة هذا شيخ مروزي، قال: لم يصبر في المحنة إلا أربعة كلهم من أهل مرو: أحمد بن حنبل أبو عبد الله، وأحمد بن نصر بن مالك الخزاعي، ومحمد بن نوح بن ميمون المضروب، ونعيم بن حماد، وقد مات في السجن مقيداً)، ينظر: الخطيب، تاريخ بغداد، (ج6/ ص396).

(6) ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، (ج1/ ص64).

وفي موقفه من المحدثين عموماً: كان الجاحظ يناصب المحدثين العداء علناً، كما يراهم من الحشوية –كما مر سابقاً في رده على عبد الله بن أبي داود حين طلب منه تحديثه–، فقد وصفهم بأوصاف تسيء إليهم وصنف فيهم رسالة "النابتة"، فكان مرة يصفهم بالحشوية، ومرة بالنابتة، ومرة المجسمة، كما كان يراهم يزيفون الأحاديث لتحليل أو تحريم ما يريدون، وقال هذا في معرض ردّه على مَن قال بتحريم النبيذ والانتباذ والغناء والتهجم على مذهب أهل المدينة زعماً منه أنهم انفردوا بتحريم النبيذ، فقال: (وإنّا نقول في ذلك: إنّ عظم حقّ البلدة لا يحلّ شيئا ولا يحرّمه، وإنّما يعرف الحلال والحرام بالكتاب الناطق، والسُّنّة المجمع عليها، والعقول الصّحيحة، والمقاييس المصيبة...، ولهج أصحاب الحديث بحكم لم أسمع بمثله في تزييف الرّجال، وتصحيح الأخبار، وإنما أكثروا في ذلك، لتعلم حيدهم عن التّفتيش، وميلهم عن التنقير، وانحرافهم عن الإنصاف)[1].

وفي طرق تحصيل الأخبار: يرى الجاحظ أن ما غاب عن الإنسان من الأخبار يُعلم بأحد ثلاثة أشياء: التواتر الذي غاب عنَّا ولكن يُشاهد ويدرك بالعيان، ويحمله جميع الناس من عدو وصديق، أو صالح وطالح، فهذا الخبر يؤخذ به دون شكٍ، والنوع الثاني: خبرٌ أخصُّ من هذا إلا أنه لا يُعرف إلا بالسؤال عنه، كقوم نقلوا خبراً، ومثلك يحيط علمه أن مثلهم في تفاوت أحوالهم، وتباعدهم من التعارف، لا يمكن في مثله التواطؤ وإن جهل ذلك أكثر الناس، وفي مثل هذا الخبر يمتنع الكذب، ولا يتهيأ الاتفاق فيه على الباطل، النوع الثالث: الخبر الذي ينقله الرجل والرجلان فيبقى قبوله على ثقة سامعه لناقليه وقبوله لأخبارهم، وحُسن ظنه بهم[2].

معجزات النبي ﷺودلائل نبوته عند الجاحظ: ويؤمن الجاحظ بمعجزات النبي ﷺ ويخالف في ذلك كثيراً من المعتزلة، ويجعلها من دلائل النبوة وصدق النبي محمد ﷺ هو: "دعاؤه المستجاب"، وفي هذا يقول الجاحظ: (فصل منه في ذكر دلائل النبي ﷺ وباب آخر يعرف به صدقه وهو إخباره عما يكون وإخباره عن ضمائر الناس، وما يأكلون وما يدخرون، ولدعائه المستجاب الذي لا تأخير فيه ولا خلف له...)[3].

يرى الجاحظُ أنه كان يجب على المسلمين جمع دلائل النبوة وروايتها بالتواتر حتى لا يبقى لمعاند عذر أو حجة[4].

الرد: لقد أغفل الجاحظ عمل المحدثين في زمنه وما قبله، فالتصنيف في موضوعات مستقلة لم يكن قد استقر بعد، إلا أنَّ العلماء قد ذكروا كثيراً من دلائل النبوة في مصنفاتهم، فمسند الإمام أحمد وغيره من المحدثين يزخر بأحاديث ودلائل النبوة، ولعل هذه المسألة كانت قاصرة في زمن الجاحظ إلا أن العلماء جمعوها فيما بعد كما فعل عبد الجبار بن أحمد الهمذاني (ت415هـ) في كتابه (تثبيت دلائل النبوة) وهو أقدم ما صُنِّف من كتب متخصصة في إثبات نبوة نبينا محمدﷺ، وأبو نعيم الأصبهاني (430هـ)، وأبو بكر البيهقي في كتابه (دلائل النبوة)، وغيرهم من العلماء.

ومما سبق نرى مدى تأثير الفكر الاعتزالي على الجاحظ مما ادَّى به إلى الطعن بالمحدثين عموماً، ووصفهم بأوصاف التجسيم والحشو، وكأنه يرى أن المحدثين يقرؤون الحديث النبوي دون عقل، بناء على منهجه في استعمال العقل –كما يزع–، وغاب عن الجاحظ أن منهج المحدثين قائم على العقل في نقد متن الحديث وسنده، فكم هي الأحاديث التي نقدوها بناء على إعمال العقل، وليس الأمر هكذا دون منهج علمي واضح، كما أن الإمام أحمد بن حنبل كان من أئمة أهل زمانه، ونقد وميز ألوف الطرق من طرق الحديث حتى أخرج منها مسنده للناس، فانتقاد المحدثين هكذا دون أدلة لا يقبله المنهج العلمي، وكما يقال: رمتني بدائها

(1) ينظر: الجاحظ، رسالة الشارب والمشروب، (رسائل الجاحظ الأدبية)، ص286.

(2) الجاحظ، المعاش والمعاد والأخلاق المحمودة والمذمومة، (ج1/ ص121).

(3) الجاحظ، حجج النبوة، (ج3/ ص266، ص267).

(4) الجاحظ، حجج النبوة، (ج3/ ص226–ص227).

وانسلَّت، فما عاب به الجاحظ المحدثين قد وقع هو به، فكم استشهد الجاحظ بأحاديث موضوعة وضعيفة ، وردَّ الصحيح منها لأنها لا توافق فكره ومعتقده.

المطلب الثاني: نظرة الجاحظ للصحابة رضوان الله عليهم.

من الأمور التي يجب الوقوف عندها في فكر الجاحظ: هو موقفه من الصحابة رضوان الله عليهم، فهم أول مخرج للحديث النبوي من حيث رواته، فهو يرى أنَّ الأمة الإسلامية منذ عهد النبي ﷺ حتى زمن مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه كانوا على كلمة الحق، والمعين الصافي من الكتاب والسُّنَّة، ولكنه يلمِّح أحياناً إلى ارتكاب عثمان رضي الله عنه للأخطاء، وأنه كان يستحق السجن ومصادرة أمواله، ولكنه لا يستحق القتل، كما يشنُّ الجاحظ حملة على بعض الصحابة رضي الله عنهم كأمثال معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه ويكفِّره، ويكفِّر مَن يشكّ في كفره كما يغمز بأبي سفيان وبعمرو بن العاص وأبي موسى رضي الله عنهم في رسالة "الحكمين"، ولا ننسى مكانة الصحابة عند المحدِّثين، ولا نخوض في أعراضهم وعدالتهم ولا فيما شَجَر بينهم، إلا أنَّ الجاحظ خاض فيها وسقط -أسأل الله السلامة- كما يهاجم الأمويين ويراهم دعاة كفر وقتل وضلال؛ أمثال عبد الملك بن مروان والوليد والحجاج ومَن تابعهم[1]، ولعل رسالة "النابتة"[2] تقدِّم لنا صورة عن صراع محتدم كان يدور بين المعتزلة تؤيدهم السلطة الحاكمة من العباسيين -خاصة المأمون-، وبين أتباع الإمام أحمد بن حنبل الذين يسميهم الجاحظ بعدة أسماء؛ منها: الحَشَوية، والنابتة، والمحدثين، والمُشَبِّهة، والعامة.

1. فممَّا قاله الجاحظ في ذلك في رسالة "النابتة": (فالطبقة الأولى عصر النبي ﷺ، وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وست سنين من خلافة عثمان رضي الله عنه. كانوا على التوحيد الصحيح والإخلاص المحض، مع الألفة واجتماع الكلمة على الكتاب والسنة، وليس هناك عمل قبيح، ولا بدعة فاشية، ولا نزع يد من طاعة، ولا حسد ولا غل ولا تأول، حتى كان الذي كان من قتل عثمان رضي الله عنه)[3].
2. ويلمِّح إلى قبول دعوى الظلمة البُغاة الذين قتلوا عثمان بن عفان رضي الله عنه، وكان يمكنهم أن يسجنوه ويصادروا أمواله ويكتفوا بذلك، فقال: (ولقد كان لهم في أخذه، وفي إقامته للناس والاقتصاص منه، وفي بيع ما ظهر من رِباعه وحدائقه، وسائر أمواله وفي حبسه بما بقي عليه وفي طَمْرِه حتى لا يحس بذكره ما يغنيهم عن قتله، إن كان قد ركب كل ما قذفوه به وادعوه عليه، وهذا كله بحضرة أجلة المهاجرين والسلف المقدمين والأنصار والتابعين)[4].
3. وهو يشن حملة على معاوية بن أبي سفيان ويكفِّره، ويعدِّد أخطاءه ويراه ظالماً زانياً [5]كافراً، ويهاجم العلماء الذين حرَّموا سبَّ معاوية -رضي الله عنه- كونه من الصحابة، ويكفِّر الجاحظ مَن تَرَك إكفار معاوية رضي الله عنه؛ فمما قاله فيه: (فعندها استوى معاوية على الملك واستبد على بقية الشورى وعلى جماعة المسلمين من الأنصار والمهاجرين في العام الذي سموه «عام الجماعة» وما كان عام جماعة بل كان عام فُرقة وقَهر وجبرية وغلبة، والعام الذي تحولت فيه الإمامة ملكاً كسروياً والخلافة

(1) للمزيد ينظر: الجاحظ، النابتة (ضمن رسائل الجاحظ الكلامية)، ص244 وما بعدها.

(2)النابتة: لغة من النبت، والنابت من كل شيء: الطَّري حين ينبت صغيراً، ونبتت لهم نابتة: إذا نشأ لهم صغار، والنوابت من الأحداث: الأغمار. ولفظ النابتة أطلقه أهل الكلام على أهل السنة والأثر، يعنون أنهم أحداث أغمار: لا خبرة لهم بعلم الكلام، ولا دراية لهم به، ينظر: ابن منظور، لسان العرب (ج2/ص 96)، ، ومحمد باكريم، وسطية أهل السنة بين الفرق، (ص151).

(3) الجاحظ، النابتة، ص239.

(4) الجاحظ، النابتة، ص240.

(5) يسوق في هذا كلاماً اترفَّع عن ذكره بحقِ معاوية رضي الله عنه، ويتهمه فيه أنه كان يجدر الجواري بحضرة جلسائه ويتمتع بهن حتى لا يحلن ليزيد، للمزيد ينظر: الجاحظ، رسالة القيان، ص70.

منصباً قيصرياً، ولم يَعدُ ذلك إجماع الضلال والفسق، ثم ما زالت معاصيه من جنس ما حكينا، وعلى منازل ما رتبنا، حتى ردَّ قضية رسول الله ﷺ رداً مكشوفاً، وجحد حكمه جحداً ظاهراً في ولد الفراش وما يجب للعاهر، مع إجماع الأمة على أن سُمية لم تكن لأبي سفيان فِراشاً، وأنه إنما كان بها عاهراً فخرج بذلك من حكم الفجار إلى حكم الكفار..)[1].

4. وهنا يشير إلى أنَّ أبا سفيان –رضي الله عنه- زنى بسُميَّة والدة زياد بن أبيه، وكان يجب أن يُرجم بدل أن يُلحق معاوية زياد بأبي سفيان، والمسألة فيها لُبس وتلبيس، فأمَّا اللبس: هل فعلاً ألحق معاوية زياد بأبي سفيان؟ وكيف ألحقه، إنما استعمله معاوية كما استعمله غيره من الصحابة في السياسة والحكم، كونه من دهاة العرب، أما التلبيس: فهو أن الجاحظ يبيِّن أن أبا سفيان إنما زنى بسمية وأنه كان يجب أن يُرجم، ومعاوية لم يأخذ بحدِّ الرجم بأبيه، وهذا التلبيس على القارئ يوهم ذلك، فإنَّ زياد وُلد قبل الهجرة بسنة على الراجح، وأبو سفيان من مسلمة الفتح، أي: في حال قلنا: إن أبا سفيان زنى بسمية فولدت زياداً، إنما كان هذا قبل إسلام أبي سفيان، والمسلم لا يؤاخذ بما قبل إسلامه[2].

قال ابن حجر: (زياد بن أبيه...، ذكره أبو عمر –ابن عبد البَر- في الصّحابة، ولم يذكر ما يدل على صحبته، وفي ترجمته أنه وفد على عمر من عند أبي موسى رضي الله عنهم، وكان كاتبه، ومقتضى ذلك أن يكون له إدراك، وجزم ابن عساكر [3] بأنه أدرك النبيّ ﷺ ولم يره، وأنه أسلم في عهد أبي بكر، وسمع من عمر رضي الله عنه، وقال العجليّ[4]: تابعي، ولم يكن يتهم بالكذب، وفي تاريخ البخاريّ الأوسط[5]، عن يونس بن حبيب، قال: يزعم آل زياد أنه دخل على عمر وله سبع عشرة سنة قال: وأخبرني زياد بن عثمان أنه كان له في الهجرة عشر سنين، وكانت أمه مولاة صفيّة بنت عبيد بن أسد بن علاج الثقفيّ، وكانت من البغايا بالطّائف)[6].

5. ومما طعن الجاحظُ به معاويةَ: (الاستئثار بالفيء، واختيار الولاة على الهوى، وتعطيل الحدود بالشفاعة والقرابة، من جنس جحد الأحكام المنصوصة والشرائع المشهورة والسنن المنصوبة، وسواء في باب ما يستحق من الكفار جحد الكتاب ورد السنة، إذا كانت السنة في شهرة الكتاب وظهوره، إلا أن أحدهما أعظم وعقاب الآخرة عليه أشد، فهذه أول كفرة كانت من الأمة، ثم لم تكن إلا فيمن يدعي إمامتها والخلافة عليها، على أن كثيراً من أهل ذلك العصر قد كفروا بترك إكفاره، وقد

---

(1) يقصد زياد ابن أبيه، وهو ابن سمية الّذي صار يقال له ابن أبي سفيان، ولد على فراش عبيد مولى ثقيف، فكان يقال له: زياد بن عبيد، ثم استلحقه معاوية، ثم لما انقضت الدولة الأمويّة صار يقال له زياد ابن أبيه، وزياد ابن سميّة، وكنيته أبو المغيرة، والجاحظ يأخذ بهذا على اجتهاد معاوية في إلحالقه زياد بأبي سفيان، فقد أورد ابن الجزري في "أسد الغابة" عن أبي سفيان جاء فيها: (زياد قدم على عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، بشيرًا ببعض الفتوح، فأمره فخطب الناس فأحسن، فقال عمرو بن العاص: لو كان هذا الفتى قرشيًا لساق العرب بعصاه، فقال أبو سفيان: والله إني لأعرف الذى وضعه في رحم أمه، فقال علي بن أبى طالب، رضى الله عنه: ومن هو يا أبا سفيان؟ قال: أنا، قال علي رضى الله عنه: مهلاً، فلو سمعها عمر لكان سريعًا إليك)، قلت (الباحث): فالقصة وإن صحَّت عن أبي سفيان فلا إشكال فيها، لأن زياد وُلِد قبل الهجرة بسنة، وأبو سفيان حينذاك لم يكن مسلماً، فهو من مسلمة الفتح، فأن صحَّت فلا مؤاخذة على الإنسان على أفعاله في الجاهلية، ينظر: ابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة، (ج2/ ص336).

(2) ينظر: أبو بكر المالكي، العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ، ص252.

(3) ابن عساكر، تاريخ دمشق، (ج19/ ص162).

(4) العجلي، تاريخ الثقات، ص169.

(5) نص البخاري في التاريخ الأوسط كالآتي: (أَخْبرنِي جمَاعَة عَن يُونُس بن حبيب بن عبد الرَّحْمَن النَّحْوِيّ قَالَ يزْعم آل زِيَاد أنه خطب إِلَى عمر بْن الْخطاب سنة تِسْعَة عشر وَأَنه ولد فِي الْهِجْرَة وَلَو قدرُوا أَن يَقُولُوا تكلم فِي المهد لقالوا أخبرهُ زِيَاد بْن عُثْمَان بْن زِيَاد كَانَت لَهُ الْهِجْرَة عشر سِنِين زِيَاد بْن عُثْمَان أَبُو الْمُغيرَة)، البخاري، التاريخ الأوسط، (ج1/ص111).

(6) ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، (ج2/ ص528).

أربت عليهم نابتة عصرنا ومبتدعة دهرنا فقالت: لا تسبوه فإن له صحبة، وسب معاوية بدعة، ومن يبغضه فقد خالف السنة، فزعمت أن من السنة ترك البراءة ممن جحد السنة...!؟)[1].

6. يعيب ويلمز بأبي موسى الأشعري رضي الله عنه، فهو يمدحه بكثير من الكلام أولاً ويردُّ على الشيعة في طعنهم بأبي موسى الأشعري في نيابته عن علي رضي الله عنهما في التحكيم، ثم يقوم الجاحظ بنهاية الأمر بالغمز به، وأنه كان يضمر غير ما أظهر لعلي بن أبي طالب، وفيه يقول: (وقولي فيه: إنْ لم يكن قول أبي إسحق[2] بعينه فما أقربه من قوله؛ قال أبو إسحق: كانت التي خلع بها علي بن أبي طالب دون عمرو وبعد التصادر على ذلك والتوكيد له نتيجة خمس خصال، منها: انصرافه عن عليّ، والأخرى ميله إلى رأي سعد بن أبي وقّاص وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت ومحمد بن مسلمة وصهيب بن سنان وأسامة بن زيد من الكفّ وتحريم القتال، ولذلك روى خصلة أخرى وهي: ميله من عدنان إلى قحطان ولذلك قال يومئذ: «لو كان هذا الأمر لا ينال إلّا بالقِدَم والشرف لكان رجل من أولاد أبرهة بن الصباح أولى بها منهما»؛ وخصلة أخرى وهي نقصانه لا محالة عن مقدار عمرو في بعد الفكر وشدّة المكر، ولكن ليس من خدع مرّة أو كان دون أدهى الناس فلا اسم له إلّا الغبيّ العييّ الجاهل المنقوص؛ وخصلة أخرى وهي: ما كان إسرار قلبه من تصييرها إلى ابن عمر بكلِّ حِيلة وبكلِّ قيد وقوّة، ولذلك وافى ابن عمر دَومة الجندل، والخصلة من هذه الخصال- رحمك الله- تصرف بنصيبها من إدخال الخطأ على العقل، فما ظنّك بها وقد أقبلت معاً ثمّ صادفت عقلاً مستهدفاً وعرضاً قريباً؟)[3].

وهنا نرى سقوط الجاحظ بأعراض بعض الصحابة خاصة معاوية، وأقف هنا مع هذه الشبهات لنقدها وتفنيدها والدفاع عن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين:

أولاً: عدالة الصحابة جميعاً.

اتفق علماء الحديث على عدالة جميع الصحابة، قال ابن الصلاح: (ثُمَّ إنَّ الأُمَّةَ مُجْمِعَةٌ عَلَى تَعْدِيلِ جَمِيْعِ الصَّحَابَةِ، ومَنْ لاَبَسَ الفِتَنَ مِنْهُم فكذلكَ بإجْماعِ العلماءِ الَّذِينَ يُعْتَدُّ بهم في الإجماعِ، إحْساناً للظَّنِّ بهم ونَظَراً إلى ما تمهَّدَ لهم مِنَ المآثِرِ، وكأَنَّ اللهَ سُبْحانَهُ وتعالى أتاحَ الإجماعَ عَلَى ذَلِكَ لِكَوْنِهِمْ نَقَلَةَ الشَّرِيْعَةِ، واللهُ أعلمُ)[4]، أي أنه لم يثبت أن أحداً من الصحابة كذب، أما الخطأ والنسيان فممكن ذلك، فهم بشر غير معصومين، وأذكر هنا بعض الأدلة على عدالتهم: فمن القرآن: قال تعالى: (وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ) (100: التوبة)، وقال تعالى: (لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ) (18:الفتح)، وفي نصوص السنة الشاهدة بذلك كثرة، منها حديث أبي سعيد المتفق على صحته أنَّ النبي ﷺ قال: (لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ) [5]، وقال الإمام مالك رحمه الله فيمن ينتقص من الصحابة: (إنما هؤلاء قوم أرادوا القدح في النبي ﷺ فلم يمكنهم ذلك فقدحوا في أصحابه حتى يقال: رجل سوء كان له أصحاب سوء ولو كان رجلا صالحاً كان أصحابه صالحين) [6]، ونقل ابن كثير الدمشقي كثيراً من أقوال العلماء

(1) الجاحظ، النابتة، ص241.

(2) أبو إسحاق إبراهيم بن سيار بن هانئ البصري، النَّظّام: من أئمة المعتزلة، قال الجاحظ: (الأوائل يقولون في كل ألف سنة رجل لا نظير له فان صح ذلك فأبو إسحاق من أولئك). تبحر في علوم الفلسفة واطلع على أكثر ما كتبه رجالها من طبيعيين وإلهيين، وانفرد بآراء خاصة تابعته فيها فرقة من المعتزلة سُميت (النظامية) نسبة إليه، وهو شيخ الجاحظ المفضل، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، (ج10/ص541)، والزركلي، الأعلام، (ج1/43).

(3) الجاحظ، رسالة الحكمين، (ضمن مجموع الرسائل السياسية)، ص352- ص353.

(4) ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث-المشهور بمقدمة ابن الصلاح، ص398.

(5) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب فضائل الصحابة، باب لو كنت متخذاً خليلاً، ح (3470)، (ج3/ص1343).

(6) ابن تيمية، الصارم المسلول، ص580.

والأئمة في تعديل الصحابة والردّ على انتقاص أحد منهم، فقال: (وقال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي وغيره: سئل المعافى بن عمران أيما أفضل معاوية أم عمر بن عبد العزيز؟ فغضب وقال للسائل: تجعل رجلا من الصحابة مثل رجل من التابعين؟ ! معاوية صاحبه وصهره وكاتبه وأمينه على وحي الله، وكذا قال الفضل بن عنبسة، وقال أبو توبة الربيع بن نافع الحلبي: معاوية ستر لأصحاب رسول الله ﷺ، فإذا كشف الرجل الستر اجترأ على ما وراءه، وقال الميموني: قال لي أحمد بن حنبل: يا أبا الحسن، إذا رأيت رجلاً يذكر أحداً من الصحابة بسوء فاتَّهمه على الإسلام، وقال الفضل بن زياد: سمعت أبا عبد الله سئل عن رجل تنقص معاوية وعمرو بن العاص: أيقال له رافضي؟ فقال: إنه لم يجتر عليهما إلا وله خبيئة سوء، ما انتقص أحدٌ أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ إلا وله داخلة سوء)[1]، وقال الخطيب البغدادي: (واليقين القطع على عدالتهم والاعتقاد لنزاهتهم, وأنهم أفضل من جميع المعدلين والمزكين الذين يجيؤون من بعدهم أبد الآبدين، هذا مذهب كافة العلماء ومن يعتد بقوله من الفقهاء, وذهبت طائفة من أهل البدع إلى أنَّ حال الصحابة كانت مرضية إلى وقت الحروب التي ظهرت بينهم)[2].

من هنا نرى نصوص الكتاب والسنة وإجماع العلماء على تعديل الصحابة جميعهم، واتهام مَن ينتقص أحداً منهم فيدينه، فالصحابة كلهم عدول لا يجوز لمزهم أو غمزهم بأي نقيصة، سواء ممن تقدم إسلامه أو تأخر، ولا يقاس بهم أحد ممن جاء بعدهم ولو بلغ ما بلغ من الدين والعلم، فشرف الصحبة ومقامها جاء في القرآن الكريم برضا رب العالمين عليهم جميعاً، ومَن انتقص أحداً منهم فإنما هو من المبتدعة الذين يلمزون بصحابة رسول الله الذين رضي الله عنهم ورضوا عنه، وكما نرى فإنَّ الجاحظ خالف نصوص الكتاب والسنة وإجماع العلماء موافقاً في ذلك مذهب المعتزلة ومَن وافقهم من الشيعة، وانتقاصه من شخصية عثمان، واقتراحه أن يسجن وتصادر أمواله وبساتينه فهو مما يخالف به علماء أهل السنة والجماعة من الانتقاص من عثمان، والحكم عليه بما اقترحه، فأمواله مما كسبه من تجارته وغناه قبل الخلافة، ولقد اشتهر عثمان أنه من أغنى الصحابة رضي الله عنهم، وما فعله عثمان كان من اجتهاده وبحضور كبار الصحابة رضوان الله عليهم، وإنما قُتِل لأنه رفض أن يقتتل المسلمون بسببه، وآثر الفداء بنفسه، فلا يجوز الانتقاص من اجتهاده وشخصيته رضي الله عنه.

ثانياً: مقتل عثمان.

لقد ذكر النبي ﷺ البلوى التي تُصيب عثمان بن عفان رضي الله عنه وأنه سيموت فيها شهيداً، وعهد إليه بالصبر على تلك البلوى، فأطاع عثمان رضي الله عنه نبيَّه ﷺ، ولم يخالف أمره، ولم ينقض عهده.

فعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (ادْعُوا لِي بَعْضَ أَصْحَابِي)، قُلْتُ: أَبُو بَكْرٍ؟ قَالَ: (لَا)، قُلْتُ: عُمَرُ؟ قَالَ: (لَا)، قُلْتُ: ابْنُ عَمِّكَ عَلِيٌّ؟ قَالَ: (لَا)، قَالَتْ: قُلْتُ: عُثْمَانُ؟ قَالَ: (نَعَمْ)، فَلَمَّا جَاءَ قَالَ: (تَنَحَّيْ)؛ جَعَلَ يُسَارُّهُ وَلَوْنُ عُثْمَانَ يَتَغَيَّرُ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ الدَّارِ وَحُصِرَ فِيهَا، قُلْنَا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَلَا تُقَاتِلُ؟ قَالَ: لَا؛ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَهِدَ إِلَيَّ عَهْدًا، وَإِنِّي صَابِرٌ نَفْسِي عَلَيْهِ)[3].

(1) ابن كثير، البداية والنهاية، (ج11/ص450).

(2) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية ص48.

(3) أخرجه أحمد بن حنبل، المسند، ح (24253)، حديث السيدة عائشة رضي الله عنها، (ج40/ص297)، والنسائي، السنن الكبرى، كتاب وفاة النبيﷺ، ذكر أحدث الناس عهداً برسول اللهﷺ ح (7071)، (6/ص392)، والحاكم، المستدرك، كتاب معرفة الصحابة، ح (4671)، (ج3/ص149)، والحديث صححه الحاكم ووافقه الذهبي في تلخيص المستدرك، كما صححه الشيخ شعيب في تعليقه على المسند.

وعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَائِطٍ مِنْ حِيطَانِ الْمَدِينَةِ ...، ثُمَّ اسْتَفْتَحَ رَجُلٌ فَقَالَ لِي: (افْتَحْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ عَلَى بَلْوَى تُصِيبُهُ) فَإِذَا عُثْمَانُ، فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَحَمِدَ اللَّهَ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُ الْمُسْتَعَانُ) [1].

ثم عندما حاصره البُغاة الظلمة في داره رضي الله عنه: عرض عليه الصحابة رضي الله عنهم أن يدفعوا عنه، وأن يقاتلوا دونه: فأبى رضي الله عنه، وأمرهم بالانصراف عنه، طاعة لرسول الله ﷺ فيما عهد إليه، وحتى لا يتسبب في قتل غيره، فالجاحظ يلمح أن الصحابة سكتوا عن نصرته إما لمعرفتهم به وبما فعل أو أنهم خذلوه، وفي كلا الحاتين هو اتهام للصحابة رضوان الله عليهم، ولم يذكر الجاحظ ان الصحابة حاولوا نصرته إلا أنه رفض ذلك رضي الله عنهم أجمعين.

قال أبو بكر بن العربي المالكي: (وجاء زيد بن ثابت فقال له : إن هؤلاء الأنصار بالباب يقولون: إن شئت كنا أنصار الله مرتين، قال عثمان: لا حاجة بي في ذلك، كُفوا، وقال له أبو هريرة : اليوم طاب الضرب معك، قال: عزمت عليك لتخرجن، وكان الحسن بن علي آخر من خرج من عنده، فإنه جاء الحسن والحسين وابن عمر وابن الزبير ومروان، فعزم عليهم في وضع سلاحهم وخروجهم، ولزوم بيوتهم، فقال له ابن الزبير ومروان: نحن نعزم على أنفسنا لا نبرح، ففتح عثمان الباب ودخلوا عليه في أصح الأقوال، فقتله المرء الأسود) [2].

وري الإمام أحمد بإسناده عن محمد ابن الحنفية قال: (بلغ علياً أن عائشة تلعن قتلة عثمان في المربد، قال: فرفع يديه حتى بلغ بهما وجهه فقال: وأنا ألعن قتلة عثمان، لعنهم الله في السهل والجبل، قال مرتين أو ثلاثاً)[3]، وقال الإمام النووي: (وأما عثمان رضي الله عنه فخلافته صحيحة بالإجماع، وقتل مظلوماً، وقتلته فسقة؛ لأن موجبات القتل مضبوطة، ولم يجر منه رضي الله عنه ما يقتضيه، ولم يشارك في قتله أحد من الصحابة، وإنما قتله همج ورعاع من غوغاء القبائل وسفلة الأطراف والأرذال، تحزبوا وقصدوه من مصر، فعجزت الصحابة الحاضرون عن دفعهم، فحصروه حتى قتلوه رضي الله عنه، وأما علي رضي الله عنه فخلافته صحيحة بالإجماع، وكان هو الخليفة في وقته لا خلافة لغيره، وأما معاوية رضي الله عنه فهو من العدول الفضلاء، والصحابة النجباء رضي الله عنه) [4].

من هنا نرى أن عثمان بن عفان رضي الله عنه قُتِل مظلوماً من قِبل البُغاة الظلمة، ولم يتقاعس الصحابة رضوان الله عنهم عن مساعدته، بل رفض هو ذلك رضي الله عنه، صبراً منه واستسلاماً وظناً منه أنه سيحقن دماء الأمة بذلك، وكلُّ ما فعله رضي الله عنه ونقمه عليه هؤلاء البُغاة إنما فعله بحضرة الصحابة وبموافقتهم، كما انه خليفة المسلمين ومن فقهاء الصحابة أجلتهم، ومن مجتهديهم، فله أن يجتهد برأيه وبعلمه رضي الله عنه، ولا يجوز بأي حال الدفاع عمن ظلمه وبغى عليه في بيته رضي الله عنه.

ثالثاً: معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه.

نص كثير من أهل العلم على فضل معاوية وعدله رضي الله عنه، وقد أمَّره النبي ﷺ، وهو من كُتَّاب الوحي، وصهر النبي ﷺ، فعن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمرو قال: سمعت رجلاً، بمرو قال لابن المبارك: معاوية خير أو عمر بن عبد العزيز؟ قال: فقال ابن المبارك: (تراب دخل في أنف معاوية رحمه الله مع رسول الله ﷺ خير أو أفضل من عمر بن عبد العزيز)[5]، وقال إبراهيم

(1) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب فضائل الصحابة، ح (3471)، (ج3/ص1343)، ومسلم، الصحيح، كتاب فضائل الصحابة، ح (2403)، (ج4/ص1864).

(2) أبو بكر بن العربي، العواصم من القواصم، (ج1/ ص134).

(3) أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة، ح (733)، (ج1/ ص455)، والحديث إسناده صحيح.

(4) النووي، شرح صحيح مسلم، (ج1/ ص134).

(5) الآجري، الشريعة، (ج5/ ص166).

بن سعيد الجوهري: حدثنا أبو أسامة قال: سمعته وقيل له: أيما أفضل معاوية أو عمر بن عبد العزيز ؟ فقال: (أصحاب رسول الله ﷺ لا يقاس بهم أحد)(1)، وعن الأعمش قال: (قال مجاهد: لو رأيتم معاوية رحمه الله قلتم: هو المهدي)(2)، وقال الإمام الآجرُي في فضائل معاوية: (معاوية رحمه الله كاتب رسول الله ﷺ على وحي الله عز وجل وهو القرآن بأمر الله عز وجل، وصاحب رسول الله ﷺ ومن دعا له النبي ﷺ أن يقيه العذاب، ودعا له أن يعلمه الله الكتاب ويمكن له في البلاد وأن يجعله هادياً مهدياً وأردفه النبي ﷺ خلفه..، وصاهره النبي ﷺ بأن تزوج أم حبيبة أخت معاوية رحمة الله عليهما، فصارت أم المؤمنين وصار هو خال المؤمنين، فأنزل الله عز وجل فيهم: (عَسَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ عَادَيْتُمْ مِنْهُمْ مَوَدَّةً) (7: الممتحنة)..، وهو ممن قال الله عز وجل: (يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ) (8: التحريم)، فقد ضمن الله الكريم له أن لا يخزيه لأنه ممن آمن برسول الله ﷺ وسيأتي من الأخبار ما يدل على ما قلت والله الموفق لذلك إن شاء الله تعالى)(3)، وقال ابن تيمية: (فإنَّ معاوية ثبت بالتواتر أنه أمره النبي ﷺ كما أمر غيره وجاهد معه وكان أمينا عنده يكتب له الوحي وما اتهمه النبي ﷺ في كتابة الوحي، وولّاه عمر بن الخطاب الذي كان من أخبر الناس بالرجال وقد ضرب الله الحق على لسانه وقلبه ولم يتهمه في ولايته، وقد ولى رسول الله ﷺ أباه أبا سفيان إلى أن مات النبي ﷺ وهو على ولايته فمعاوية خير من أبيه رضي الله عنهما، وأحسن إسلاماً من أبيه باتفاق المسلمين، وإذا كان النبي ﷺ ولى أباه فلأن تجوز ولايته بطريق الأولى والأحرى؛ ولم يكن من أهل الردة قط ولا نسبه أحد من أهل العلم إلى الردة)(4).

وفي الدفاع عن معاوية وزياد بن أبيه ضد أقوال الجاحظ وتجنّيه عليهما أفرد أبو بكر بن العربي في كتابه "العواصم من القواصم" ما يردُّ على مثل الجاحظ وأمثاله في الطعن بمثلهما، فإن زياد بن أبيه كان ذا فضل وعقل، استعمله عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب ومعاوية، وغيرهم(5).

رابعاً: أبو موسى الأشعري رضي الله عنه:

إن الطعن في أبي موسى الأشعري رضي الله عنه من المعاصي التي خالفت نصوص الكتاب والسنة التي تمدح الصحابة جميعاً، وتنهى عن الانتقاص من أحدهم، ثم اتفق علماء أهل السنة والجماعة على عدالة الصحابة ومنهم أبي موسى الأشعري كما ذكرتُ قبل قليل، قال ابن كثير: (والحَكَمَانِ كانَا مِنْ خَيَارِ الصَّحَابَةِ، وهُمَا: عَمْرُو بنُ العَاصِ السَّهْمِيُّ (مِنْ جِهَةِ أَهْلِ الشَّامِ)، والثَّاني: أَبُوْ مُوْسَى عَبْدُ اللهِ بْنُ قَيْسٍ الأَشْعَرِيُّ (مِنْ جِهَةِ أَهْلِ العِرَاقِ) وإنَّمَا نُصِّبَا لِيُصْلِحَا بَيْنَ النَّاسِ، ويَتَّفِقَا على أَمْرٍ فِيْهِ رِفْقٌ بالمُسْلِمِيْنَ، وحَقْنٌ لِدِمَائِهِم وكَذَلِكَ وَقَعَ)(6)، وأما قصة اتفاق أبي موسى وعمرو بخلع الأميرين فهي قصة لم تثبت في التاريخ كما ذكر ابن العربي وغيره، كما إن الجاحظ خالف عمل النبي ﷺ وثقته بأبي موسى الأشعري رضي الله عنه عندما أرسله إلى اليمن مع معاذ ليعلم الناس:، قال أبو بكر بن العربي: (وكان أبو موسى رجلا تقياً، ثقفاً، فقيهاً، عالماً، حسبما بيناه في كتاب "سراج المريدين" أرسله النبي ﷺ إلى اليمن مع معاذ، وقدَّمه عمر، وأثنى عليه بالفهم، وزعمت الطائفة التاريخية الركيكة أنه كان أبله ضعيف الرأي، مخدوعاً في القول، وأن ابن العاص كان ذا دهاء، وأدب، حتى ضربت الأمثال بدهائه، تأكيداً لما أرادت من الفساد، وتبع في ذلك بعض الجهال بعضاً، وصنعوا فيها حكايات...، وإنما بنوا ذلك على أن عمرا لما غدر أبا موسى في قصة التحكيم...، وهذا كله

---

(1) الآجري، الشريعة، (ج5/ ص165).

(2) الآجري، المصدر السابق، (ج5/ ص164).

(3) للمزيد ينظر: الآجري، الشريعة، (ج5/ ص123- حتى ص 182)/ وقد ذكر البخاري معاوية في كتاب فضائل الصحابة، كذا سائر المحدثين، ولم يطعن أحد من أهل العلم في معاوية وصحبته إلا شاذ، نسأل الله السلامة.

(4) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج4/ص472).

(5) للمزيد ينظر: المعافري، العواصم من القواصم، ص248- حتى ص 253.

(6) ابن كثير، البداية والنهاية، (ج6/ ص216).

كذب صراح، ما جرى، منه قط حرف، وإنما هو شيء اخترعته المبتدعة، ووضعته التاريخية للملوك، فتوارثه أهل المجانة والجهارة بمعاصي الله والبدع) [1]، وما يذكره من اتفاق الحكمين من اتفاقهما على تحريم القتال والميل إلى ذلك: فهو مما مدحه القرآن الكريم فقال تعالى: (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ) (الحجرات: 9)، وأخيراً غاب عن الجاحظ أنه بكلامه هذا وكأنه يلمز بعلي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو لا يدري، وكأن علياً رضي الله عنه رجل يمكن خداعه، ولا يعرف انتقاء الرجال، وأبو موسى الأشعري رضي الله عنه قد رضيه النبي ﷺ واستعمله على بعض اليمن: كزبيد، وعدن وأعمالهما، واستعمله عمر على البصرة بعد المغيرة، فافتتح الأهواز ثم أصبهان، ثم استعمله عثمان على الكوفة، ثم كان أحد الحكمين بصفين، ثم اعتزل الفريقين[2].

من هنا نرى الجاحظ قد خالف إجماع العلماء في تعديل الصحابة، ومنه عدالة أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، ورضى النبيﷺ وكبار الصحابة عنه، وثقتهم به وبحنكته وفقهه وحُسن سياسته.

خامساً: تكفيره لبني أمية.

وفي تكفير بني أمية ومَن تابعهم خاصة "النابتة" يقول: (وقد كانت هذه الأمة لا تجاوز معاصيها الإثم والضلال، إلا ما حكيت لك عن بني أمية وبني مروان وعمالهم، ومن لم يدن بإكفارهم، حتى نجمت هذه النوابت وتابعتها هذه العوام، فصار الغالب على هذا القرن الكفر، وهو التشبيه[3] والجبر، فصار كفرهم أعظم من كفر من مضى في الأعمال التي هي الفسق، وكانوا شركاء من كفر منهم بتوليهم وترك إكفارهم، قال الله عز وجل من قائل: (ومَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ) (51: المائدة))[4].

والرد عليه:

يقصد الجاحظ إنَّ عوام الناس كانت معاصيهم قبل بني أمية من الفسق والضلال ما يعلمه الله ولكنهم لم يدخلوا الكفر، ولكن بعد مجيء بني أمية أصبح مَن يوالي بني أمية ويعمل تحت إمرتهم –وهو حال أغلب ذلك القرن كما ادَّعى- أصبح كفرهم واضحاً وعظيماً، وهذه مقولة فيها تجنٍّ على عقائد الناس وتعميم للكفر على العامة فقط لأنهم لم يوافقوه في فكره الاعتزالي وسب بني أمية إرضاء للخلفاء العباسيين الذي تواصل معهم وعمل لديهم، وقد أفرد أبو بكر بن العربي في نكتة في الذبِّ عن بني أمية عموماً فقال: (نكتة: النبي ﷺ أول من عقد الولاية لبني أمية، وعجباً لاستكثار الناس ولاية بني أمية، وأوَّل من عقد لهم الولاية رسول الله ﷺ، فإنه ولَّى يوم الفتح عَتَّاب بن أَسِيد ابن أبي العيص بن أمية مكة- حرم الله وخير بلاده- وهو فتى السن قد أبقل أو لم يبقل، واستكتب معاوية بن أبي سفيان أميناً على وحيه، ثم ولَّى أبو بكر يزيد بن أبي سفيان- أخاه- الشام، ومازالوا بعد ذلك يتنقلون في سبيل المجد، ويترقون في درج العز، حتى أنهتهم الأيام، إلى منازل الكرام)[5].

---

(1) أبو بكر بن العربي، العواصم من القواصم، ص310.

(2) ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، (ج4/ص181).

(3) التشبيه: هو تشبيه صفات الخالق بصفات المخلوقين ، أو التعرض لمعرفة كنهها وحقيقتها التي لا يعلمها غير الله، ينظر: البغدادي، الفرق بين الفِرق، ص214/ والجبر: الزعم أن العبد لا استطاعة له على الكسب وليس هو معامل ولا مكتسب، أو هو مجدر مخلوق مجبر على عمل معين لا اختياره له به، ينظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ص328.

(4) الجاحظ، النابتة، ص247.

(5) المعافري، العواصم من القواصم، ص248.

ثمَّ إن أهل السنة والجماعة لا يكفِّرون الأفراد والجماعات إلا مَن أتى بكُفر بواح، ونحن نعتقد بما قاله النبي ﷺ :(مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا فَذَلِكَ الْمُسْلِمُ الَّذِي لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ فَلَا تُخْفِرُوا اللَّهَ فِي ذِمَّتِهِ) [1]، فكل من اتجه للقبلة وصلى صلاتنا ولم يأتِ بكفر بواح فهو المسلم، ولا يجوز أن نطلق التكفير على فئة كبيرة لا نعلم حال أفرادها، مثل عمر بن عبد العزيز وغيره.

الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات:

بعد الانتهاء من عرض البحث أود تسجيل بعض أهم النتائج وأرتك للقارئ الكريم مراجعة باقي آرائه في متن البحث، وهي كالآتي:

1. اتفق العلماء والمؤرخون على تفوُّق الجاحظ في علم الأدب والبلاغة والتأليف، كما اتفقوا على تضعيفه واتهامه في العدالة والرواية، كما أنه وضع حديثاً متعمداً على النبي ﷺ.
2. كان الجاحظ رجلاً يحب شرب النبيذ والغناء ومعاشرة أهلها، كما كان يرغِّب فيها.
3. تشدد الجاحظ وتعصَّب لمذهبه الاعتزالي، وكان سريع التكفير لمخالفيه، كتكفيره لمعاوية بن أبي سفيان وابنه يزيد وزياد بن أبيه، وتكفير بني أميَّة وكلِّ من شكَّ في كفرهم.
4. صنَّف الجاحظ قرابة مئتي مصنَّف، غلب عليها طابع علم الكلام، وبعضها في الأدب ولكنه ضمَّنها كثيراً من آرائه في الاعتزال وانتقاد أهل السنة من مخالفيه، والطعن في المحدثين وطريقتهم في التعامل مع الأخبار.
5. انفرد الجاحظ بفرقة خاصة به في مذهب الاعتزال، سُمِّيت بـ "الجاحظية"، وانتقد فيها آراء بعض أساتذته من المعتزلة وخالفهم في عدة أمور جوهرية في الاعتزال.
6. اتهم الجاحظ بعض الصحابة بالكُفر مثل تكفيره معاوية بن أبي سفيان لمجرد أنه قاتل علي بن أبي طالب، ثم أخذ الخلافة من ابنه من بعده بما يسمَّى عام الجماعة، وسماه الجاحظ عام الفُرقة والظلم.
7. اتهم الجاحظُ بعض الصحابة رضوي الله عنهم ببعض الصفات السيئة، كاتهامه لعمرو بن العاص بالغش والخداع لأجل معاوية رضي الله عنهما، وأبي موسى الأشعري بعدم الأمانة وخيانة علي بن أبي طالب وقلة الفطنة، وعثمان بن عفان بالظلم والخطأ مما كان يوجب سجنه مصادرة أمواله وليس قتله، واتهامه لأبي سفيان بالزنا مما كان يوجب رجمه، رضي الله عن الصحابة أجمعين.
8. وافق الجاحظ المعتزلة بالقول بخلق القرآن، ونفي رؤية الله يوم القيامة، ونفي الشفاعة، وقال بتكفير كلِّ مَن لا يقول بخلق القرآن.
9. اتَّهم الجاحظُ المحدثين بالتشبيه والتجسيم في صفات الله ووصفهم بأوصاف عدة؛ منها: الحشوية، النابتة، العامة، المشبِّهة، وأنهم كانوا يكذبون لتأييد مذهبهم، ويستعملون التقية كشيخهم الإمام أحمد بن حنبل.
10. كان الجاحظ يحتقر أحمد بن حنبل وأتباعه، ويرى أن الإمام أحمد قال بخلق القرآن ووافق عليه، رغم تساهل الخلفاء معه وعدم تعذيبه كثيراً؛ إلا أنه وافق على القول بخلق القرآن مراراً.
11. يؤمن الجاحظ بمعجزات النبي ﷺ، ومنها معجزة القرآن، التي يراها الجاحظ دليلاً على صدق نبوة النبيﷺ.
12. يحتج الجاحظ بالحديث المتواتر، ويستدل عليه بالحس والعقل.
13. يرى عرض كلِّ حديث على القرآن فما يوافق القرآن نقبله، وما يعارضه لا نقبله.

(1) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب أبواب القبلة، باب من استقبل القبلة، ح(384)، (ج1/ص153).

14. يحتج الجاحظ بالحديث النبوي مما يوافق مذهبه، دون النظر في درجة الحديث وقوته، فهو يقبل الأحاديث الموضوعة والضعيفة مما يوافقه، ويرد الصحيح مما لا يوافق مذهبه، ولم يكن ممن يميز المقبول من غير المقبول.

التوصيات:

1. يوصي الباحث بدراسة فِرق المعتزلة منفردة، كُلّ فرقة بدارسة خاصة حول موقفها من الحديث النبوي، والصحابة رضوان الله عليهم وكيفية التعامل معهم.
2. يجب على الباحثين محاولة تثبيت آراء رؤوس المعتزلة من كتبهم قدر الإمكان، حتى لا يُقال: هذه أقوال غيرهم عنهم، وإفراد آراء النظام وثمامة بن أشرس والعلاف بدراسات خاصة.
3. ما زال ميدان البحث في أفكار الجاحظ واسعاً، فيمكن توسيع الدراسة بشكل يناسب كثرة مصنفاته وتطبيقات ذلك من مصنفاته.
4. إظهار منهج المحدثين النقدي وعدم تأثرهم بالأهواء أو السلطة في نقدهم وتصنيفهم.
5. بيان العلاقة بين المعتزلة والمحدثين ومدى وجود المنهج العلمي والموضوعي في التعامل مع الطرف الآخر.

المصادر والمراجع

ابن الأثير، أبو الحسن عز الدين بن أبي الكرم الجزري.(1994م). *أُسد الغابة في معرفة الصحابة*. تحقيق: علي محمد معوض – عادل أحمد عبد الموجود. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الآجري، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله. (1999م). *الشريعة*. تحقيق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي.ط2. الرياض: دار الوطن.

الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل. (2005م). *مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين*. المحقق: نعيم زرزور. ط1.المكتبة العصرية.

الآمدي، أبو الحسن علي بن محمد. (1404هـ). *الإحكام في أصول الأحكام*. تحقيق: د. سيد الجميلي.ط1. بيروت: دار الكتاب العربي.

باكريم، د.محمد باكريم، (1415هـ). *وسطية أهل السنة بين الفرق*. ط1. الرياض: دار الراية.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (1977م). *التاريخ الأوسط*. المحقق: محمود إبراهيم زايد. ط1. حلب: مكتبة الوعي.

البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو. (د.ت). *البحر الزخار*. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وعادل سعد وصبري عبد الخالق.ط1. المدينة المنورة. مكتبة العلوم والحكم.

البغدادي، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر. (1977م). *الفَرق بين الفِرق وبيان الفرقة الناجية*. ط2. بيروت: دار الآفاق الجديدة.

البغدادي، إسماعيل بن محمد الباباني. (1951م). *هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين*. طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول. بيروت: أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين. (2003م). *شعب الإيمان*. تحقيق: عبد العلي حامد.ط1. الرياض: مكتبة الرشد.

ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني. (1995م). مجموع *الفتاوى*. تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم.ط1. المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

______، *الصارم المسلول على شاتم الرسول*. (د.ت). المحقق: محمد محي الدين عبد الحميد. (د.ط). السعودية: الحرس الوطني.

الجاحظ، عمرو بن بحر(1964م). *"رسالة مدح النبيذ وصفة أصحابه"، ورسالة" الشارب والمشروب"*. (2002م)، تحقيق: د.علي أبو ملحم، ط1. بيروت: مكتبة ودار الهلال،.

________، حجج *النبوة*. (د.ت). تحقيق: عبد السلام هارون.ط1. القاهرة: مكتبة الخانجي.

________، *المعاش والمعاد والأخلاق المحمودة والمذمومة*. (1964م)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1.

________، *الحيوان*. (1424هـ). ط2. بيروت: دار الكتب العلمية.

________، *رسائل الجاحظ*. (1964م)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط1. القاهرة: مكتبة الخانجي.

________، (2002م). *خلق القرآن* (مجموع رسائل الجاحظ الكلامية). تحقيق: د.علي أبو ملحم.ط1. بيروت: دار ومكتبة الهلال.

________، (2002م). *رسالة الحكمين*. (ضمن مجموع الرسائل السياسية). تحقيق وشرح: د.علي أبو ملحم. ط1. بيروت: مكتبة ودار الهلال.

________، (2002م). *رسالة الشارب والمشروب*، (رسائل الجاحظ الأدبية) تحقيق: د.علي أبو ملحم.ط1. بيروت: مكتبة ودار الهلال.

________، (2002م). *طبقات المغنين*. تحقيق وشرح: د.علي أبو ملحم. ط1. بيروت: مكتبة ودار الهلال.

________، (2002م). *نفي التشبيه* (مجموع رسائل الجاحظ الكلامية). تحقيق: د.علي أبو ملحم.ط1. بيروت: دار ومكتبة الهلال.

________، (1964م). *مفاخرة الجواري والغلمان*، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون. ط1. القاهرة: مكتبة الخانجي، القاهرة.

الجرجاني، أبو أحمد بن عدي. (1997م). *الكامل في الضعفاء*. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة.ط1. بيروت: الكتب العلمية.

ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي. (1406هـ). *الضعفاء والمتروكين*. تحقيق: عبد الله القاضي.ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

________، (1992م). *الموضوعات*، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا.ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الحاكم، محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري. (1990م). *المستدرك على الصحيحين*. تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني. (1415هـ). *الإصابة في تمييز الصحابة*. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض.ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

________، (1326هـ). *تهذيب التهذيب*. ط1. الهند: مطبعة دارة المعارف النظامية.

________، (1984م). *النكت على كتاب ابن الصلاح*. تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي.ط1. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

________، (1996م). *تعجيل المنفعة*. تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق.ط1. بيروت: دار البشائر.

________، (د.ت). *لسان الميزان*، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط1. الرياض: مكتب المطبوعات الاسلامي.

________، (1989م). *نزهة الألباب في الألقاب*. تحقيق : عبد العزيز محمد بن صالح السديري. (د.ط) الرياض: مكتبة الرشد.

ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد. (د.ت). *الفصل في الملل والأهواء والنحل*. (د.ط). القاهرة: مكتبة الخانجي.

الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي. (1993م). معجم *الأدباء*. المحقق: إحسان عباس. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

______، (1995). معجم *البلدان*. ط2. بيروت: دار صادر.

ابن حنبل، أحمد بن حنبل الشيباني، (2001م). *المسند*، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة.

________، (1983م). *فضائل الصحابة*. المحقق: د. وصي الله محمد عباس. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي. (2002م). *تاريخ بغداد*، تحقيق: بشار عواد معروف، ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

________، (د.ت). *الكفاية في علم الرواية.* المحقق: أبو عبدالله السورقي, إبراهيم حمدي المدني. (د.ط). المدينة المنورة: المكتبة العلمية.

ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد. (1900م). *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*. تحقيق: إحسان عباس.ط1. بيروت: دار صادر.

الخياط، أبو الحسين عبد الرحيم بن محمد .(1344هـ). *الانتصار والرد على ابن الروندي*.ط1. مصر: مطبعة القاهرة.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عُمَر الدارقطني. (1406هـ). المؤتَلِف والمختَلِف. تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر.ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

الدينوري، أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي (1419هـ). *المجالسة وجواهر العلم*. تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان.ط1. البحرين: جمعية التربية الإسلامية (البحرين – أم الحصم). بيروت: دار ابن حزم.

الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (1405هـ). *سير أعلام النبلاء.* تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. ط3. دمشق: مؤسسة الرسالة.

________. (1963م). *ميزان الاعتدال في نقد الرجال*. تحقيق: علي محمد البجاوي. ط1. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.

الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد (2002م). *الأعلام*. ط15، بيروت: دار العلم للملايين.

السِّلَفي، أبو طاهر أحمد بن محمد، (2004م). *الطيوريات*. دراسة وتحقيق: دسمان يحيى معالي، عباس صخر الحسن. ط1. الرياض: مكتبة أضواء السلف.

الشافعي، محمد بن إدريس. (1940م). *الرسالة*. تحقيق: أحمد شاكر. ط1. مصر: مكتبة الحلبي.

الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم. (1404هـ). *الملل والنحل*. تحقيق : محمد سيد كيلاني. بيروت: دار المعرفة.

الشوكاني، محمد بن علي. (107هـ). *الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة*. تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي.ط3. بيروت: المكتب الإسلامي .

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. (1387هـ)، *تاريخ الرسل والملوك*، ومعه وصلة تاريخ الطبري، (صلة تاريخ الطبري لعريب بن سعد القرطبي).ط2. بيروت: دار التراث.

عبد الجبار، القاضي أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد الأسد آبادي. (د.ت). *المغني في أبواب العدل والتوحيد*. تحقيق: إبراهيم مدكور وإشراف طه حسين، ط1. مصر: مطبعة مصر.

العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح. (1984). *تاريخ الثقات*. ط1. مصر: دار الباز.

ابن العجمي، إبراهيم بن محمد بن سبط. (1987م). *الكشف الحثيث عمن رُمي بوضع الحديث*. تحقيق: صبحي السامرائي.ط1. بيروت: عالم الكتب, مكتبة النهضة العربية.

ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله. (1995م). *تاريخ دمشق*. المحقق: عمرو بن غرامة العمروي. (د.ط). دمشق: دار الفكر.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر الدمشقي. (1986م). *البداية والنهاية*.ط1. بيروت: دار الفكر.

المصري، عبد الله بن وهب بن أبو محمد المصري. (1996م). *الجامع في الحديث*. المحقق: د.مصطفى حسن حسين أبو الخير.ط1. السعودية: دار ابن الجوزي.

المعافري، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المالكي. (1987م). *العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبيﷺ*. تحقيق: محب الدين الخطيب – ومحمود مهدي الاستانبولي. ط2. بيروت: دار الجيل.

ابن المعتز، عبد الله بن محمد ابن المعتز العباسي. (د.ت). *طبقات الشعراء*، المحقق: عبد الستار أحمد فراج، ط3. القاهرة: دار المعارف.

ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي. *الفهرست*. (1997م). المحقق: إبراهيم رمضان. ط21. بيروت: دار المعرفة.

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، *السنن الكبرى*، (2001م). تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي وأشرف عليه شعيب الأرنؤوط. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

نور الدين، علي بن محمد ابن عراق الكناني. (1399هـ). *تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة*، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف, عبد الله محمد الصديق الغماري.ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي. (1392هـ). *المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج*. ط2. بيروت: دار إحياء التراث.